جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

سؤالاتُ النحاسِ
شيخَه الأخفشَ الأصغرَ في أبيات الكتاب
دراسة نحويَّة

إعداد

د/ غازي بن خلف العتيبي

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول٠٠٠أبريل)
(الجزء الأول (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

سؤالاتُ النحاسِ شيخَه الأخفشَ الأصغرَ في أبيات الكتاب " دراسة نحويَّة"

غازي بن خلف العتيبـي

أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البريد الإلكتروني: al-otaibi.ghazi@hotmail.com

ملخص البحث

من المعلوم أنَّ كتاب سيبويه يُعَدُّ المصنَّف الأبرز في علم النحو؛ لذا اهتمَّ العلماء بنسخه وكتابته، ومذاكرة مسائله وفهم قواعده، وسؤالهم عمَّا أشكل عليهم فيه وغمض، وصعب وألبس. وهذا البحث وقف على جملة من السؤالات المهمة المتعلِّقة بأبياته، والسائل أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، والمسؤول شيخه أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، وهذه الأسئلة مبثوثة في بطون ثلاثة كتب، هي: لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب لابن خلف وخزانة الأدب وحواشي كتاب سيبويه. وقد هدف البحث إلى الكشف عن جهود الأخفش الأصغر في دراسة الكتاب وعنايته به، وبيان أثر اختلاف نسخة الأخفش الأصغر من الكتاب في الدرس النحوي، والكشف عن بواعث سؤالات النحاس ومسبِّباتها، ومنهجي في دراسة هذه الأسئلة وأجوبتها هو المنهج الوصفي التحليلي. أمَّا عن خطة دراسةِ الموضوع، فقد جاء في مقدِّمة، وتمهيد عن عناية الأخفش الأصغر بالكتاب، وثلاثة مباحث: الأول عن السؤالات والأجوبة، والثاني عن بواعث السؤالات ومسبِّباتها، والثالث عن انفرادات الأخفش الأصغر، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات الافتتاحية: سؤالات النحاس، أبيات الكتاب، انفرادات، الأخفش الأصغر.

The questions of al-Nahhas, his sheikh al-Akhfash al-Asghar, in the verses of the book Grammatical study

Ghazi bin Khalaf Al-Otaibi
Associate Professor, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Email: *al-otaibi.ghazi@hotmail.com*

It is known that Sibawayh's book is the most prominent workbook in the science of grammar. Therefore, the scholars were interested in copying and writing it, studying its issues and understanding its rules, and asking them about what was confusing and ambiguous about it, and difficult and confusing. This research dealt with a number of important questions related to his verses, and the questioner Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail Al-Nahhas (d. Al-Babab in explaining the verses of the book by Ibn Khalaf, the treasury of literature and footnotes to the book Sibawayh. The research aimed to reveal the efforts of Al-Akhfash Al-Asghar in studying the book and his care for it, and to show the effect of the difference in Al-Akhfash Al-Asghar's copy of the book in the grammatical lesson, and to reveal the motives and causes of copper questions. As for the plan to study the subject, it came in an introduction, a preface about Al-Akhfash Al-Asghar's care of the book, and three topics: the first is about questions and answers, the second is about the motives and causes of questions, and the third is about Al-Akhfash Al-Asghar's singularities, then the conclusion, and establishing sources and references.

Keywords: *Copper Questions, Book Verses, Singles, Al-Akhfash Al-Asghar.*

المقدمـــة

الحمد لله حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعـــد:

فإنَّ كتاب سيبويه – رحمه الله تعالى– يُعَدُّ المصنَّف الأبرز والمرجع الأوسع والمنهل الأعظم في علم النحو؛ لذا انكبَّ طلاب العلم على نسخه وكتابته، ومطالعته ومدارسته، ومذاكرة مسائله وفهم قواعده، وملازمة المشايخ والعلماء الذين تصدَّوا لإقرائه وشرحه وتفسير مراد مؤلِّفه ومقصده، وسؤالهم عمَّا أشكل عليهم فيه وغمض، وصعب وألبس.

وقد وقفت على جملة من السؤالات الهامَّة المتعلِّقة بأبياته، هذه السؤالات صادرة من تلميذ لشيخه، أمَّا التلميذ فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، علم من أعلام النحو المبرِّزين الذين يُشَار إليهم بالبنان في هذا الفنِّ، صاحب التصانيف المشهورة التي منها: إعراب القرآن، والتفاحة، وشرح أبيات سيبويه، ومعاني القرآن.

وأمَّا الشيخ فهو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، من أفاضل علماء العربية، تلميذ ثعلب والمبرد واليزيدي.

هذه السؤالات وقفت عليها مبثوثة في بطون ثلاثة كتب، هي: لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب لابن خلف وخزانة الأدب وحواشي كتاب سيبويه، وقد ألفيتها مادة جديرة بالدراسة، فعقدت العزم على جمعها ودراستها، فجاء هذا البحث معنوناً له بـ(**سؤالات النحاسِ شيخَه الأخفشَ الأصغرَ في أبيات الكتاب دراسة نحوية**).

وكان لاختيار الموضوع أسباب، من أهمِّها:

- أنَّ هذا الموضوع يتعلَّق بعالمين جليلين لهما أثر كبير في الدرس النحوي كما تقدَّم.
- اتِّصال هذا الموضوع بأهمِّ مرجع في الدرس النحوي، وهو كتاب سيبويه.
- أنَّ لأبي الحسن الأخفش الأصغر عناية كبيرة بكتاب سيبويه وجهوداً عظيمة في شرحه.
- أنَّ شخصية أبي الحسن الأخفش الأصغر النحوية لم تنل حظَّها الكافي من الدراسة.
- أنَّ لأبي الحسن عناية خاصة بالشعر، رواية ودراية، فقد أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه في أبيات الكتاب كما سيأتي.
- أنَّ لأبي الحسن الأخفش الأصغر جملة من الآراء والانفرادات التي لم يُسْبَق إليها من قبل.

والدراسة وضعت جملة من الأهداف تصبو لتحقيقها، من أهمِّها:

- الكشف عن جهود الأخفش الأصغر في دراسة الكتاب وعنايته به.
- الوقوف على آراء أبي الحسن الأخفش الأصغر التي لم يُسْبَق إليها.
- بيان أثر اختلاف نسخة الأخفش الأصغر من الكتاب في الدرس النحوي.
- الكشف عن أهمِّية هذه السؤالات وأجوبتها في الدرس النحوي.
- بيان تأثُّر النحاس برأي شيخه الأخفش الأصغر في القضايا المدروسة من عدمه.
- الكشف عن بواعث سؤالات النحاس ومسبِّباتها.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة فلم أقف على دراسة نحوية تناولت هذه السؤالات والأجوبة بالمناقشة والتحليل من قبل.

وقد سرت في دراسة هذه الأسئلة وأجوبتها على المنهج الوصفي التحليلي، وجعلت خطَّة البحث مشتملة على مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدِّمة: أشرت فيها إلى أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطَّته.

التمهيد: فيه حديث عن عناية الأخفش الأصغر بالكتاب.

المبحث الأول: السؤالات والأجوبة.

المبحث الثاني: بواعث السؤالات ومسبِّباتها.

المبحث الثالث: انفرادات الأخفش الأصغر.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع: وفيه قائمة بالمصادر والمراجع التي قام عليها البحث.

وبعد، فأحمد الله تعالى في نهاية المطاف على ما أعان عليه من إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن ينفع به وأن يحقِّق الأهداف المرجوَّة منه، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد.

التمهيد:

عنايـة الأخفـش الأصغـر بالكتاب.

كان أبو الحسن الأخفش الأصغر شديد الاهتمام بكتاب سيبويه، عظيم الإكبار له، شديد الإعجاب به، لا ينفكُّ عن مطالعته، ولا يفتأ عن مدارسته، وتتَّضح عنايته والاهتمام به من خلال أربعة أمور:

الأوَّل: أنَّ له نسخة من كتاب سيبويه؛ فقد نقل عن نسخته من الكتاب تلميذه النحاس في عدَّة مواضع من الحواشي، ومن أمثلة ذلك:

- قول أبي جعفر معلِّقاً على قول سيبويه "ومثله قول الشاعر:

يَهْدِي الخَمِيسَ نِجَاداً فِي مَطَالِعِهَا ∴ إِمَّا المِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ[(١)]"[(٢)]

"هكذا في نسختي عن أبي إسحاق، وأحسبه غلطاً، وهو عندي عن أبي الحسن: (يَهْدِي الخَمِيسَ نِجَادٌ) بالرفع"[(٣)].

- قول أبي جعفر معلِّقاً على قول سيبويه: "ومنه قولهم: (سَمْعُ أُذُنِي زيداً يقول ذاك)"[(٤)]: "وفي نسختي عن أبي الحسن بنصب (سَمْعَ) في قوله: (سَمْع أُذُنِي)"[(٥)].

---

(١) بيت من البسيط، وهو للزبرقان بن بدر في ديوانه ٣٥، واللسان (مصع) ٣٣٨/٨، والتاج (مصع) ٢٠٦/٢٢، ولمزَاحم العُقَيْلِي في تحصيل عين الذهب ١٤٢.

النِّجَاد: جمع نجد، وهو الطريق في الجبل، وهو –أيضاً– ما ارتفع من الأرض. المِصاع: القتال. رُغُب: واسعة. انظر: تحصيل عين الذهب ١٤٣.

(٢) بولاق ٨٧/١، وهارون ١٧٢/١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٣٢٢/١-٣٢٣.

(٤) بولاق ٩٨/١، وهارون ١٩١/١.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ٣٤١/١.

ولم تذكر لنا كتب المصادر عمَّن أخذ الأخفش الأصغر الكتاب، ولكن يغلب على الظنِّ – كما ذكر العيوني محقِّق الحواشي– أنَّه أخذه عن شيخه أبي العباس المبرِّد؛ فقد أكثر من النقل عنه فيما يتعلَّق بكتاب سيبويه(١).

وقد نقل النحاس عن نسخة شيخه الأخفش الأصغر عدَّة فروق، بعضها يصل إلى الاختلاف في إثبات بيت أو بيتين، ومن ذلك:

- قول أبي جعفر: "وفي نسخة أبي الحسن الأخفش بيت ليس عندي عن أبي إسحاق، وهو لابن الرُّقيَّات:

وَيَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلَا ∴ كَ وَقَـــدْ كَبِـــرْتَ فَقُلْـــتُ: إِنَّـــهْ

وفي النسخة: أي: فقلت: أجل"(٢).

الثاني: أنَّ له تصنيفين متَّصلين بكتاب سيبويه، فقد ذكرت بعض كتب التراجم(٣) أنَّه ألَّف (شرح كتاب سيبويه)، وهو في خمسة أجلاد، و(تفسير رسالة كتاب سيبويه)، وهو في خمس كراريس، قال ياقوت: "ووجدت في (كتاب فهرست النديم) بخطِّ مؤلِّفه، وذكر الأخفش هذا فقال: له من التصانيف: كتاب الأنواء، وكتاب التثنية والجمع، وكتاب شرح سيبويه – حدَّثني الصاحب الوزير جلال الدين القاضي الأكرم أبو الحسن علي بن يوسف القفطي

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه مقدمة التحقيق ١/١٠٥-١٠٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٢/٨٦٩-٨٧٠. وانظر: الخزانة ١١/٢١٣. وقد تقدَّم بعض الفروق فيما سبق.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٤/١٧٧١، وبغية الوعاة ٢/١٦٨، وكشف الظنون ٢/١٤٢٧، والأعلام ٤/٢٩١، وهدية العارفين ١/٦٧٦، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٤.

أدام الله أيامه أنَّه ملكه في خمسة أجلاد- وكتاب تفسير رسالة كتاب سيبويه، رأيته في نحو خمس كراريس"[١].

الثالث: إقراؤه الكتاب وتدريسه، وممَّن أخذه عنه تلميذه أبو جعفر النحاس، فقد أكثر من النقل عنه في مواضع عدَّة من الحواشي كما سيأتي، وكذلك في مقدِّمة نسخته من الكتاب، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: "ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غير ما قال ابن كيسان، قال: عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه شيئاً مشروحاً، وجعل فيه مشتَبِهاً؛ ليكون لمن استيقظ ونظرَ فضل، وعلى هذا خاطبهم الله عزَّ وجلَّ بالقرآن"[٢].
- قوله: "وحدَّثني علي بن سليمان، قال: حدَّثني محمد بن يزيد: أنَّ المفتِّشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبَّعوا على سيبويه الأمثلة، فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة"[٣].

الرابع: ما وصل إلينا من جهوده في خدمة الكتاب، والتي تتمثَّل في الآتي[٤]:

- اهتمامه بأبنية الكتاب، فقد نقل عن شيخه المبرد أنَّ سيبويه استوعب في كتابه أبنية كلام العرب، ولم يفته منها سوى ثلاثة أبنية[٥].

---

(١) معجم الأدباء ١٧٧١/٤. : بغية الوعاة ١٦٨/٢، وكشف الظنون ١٤٢٧/٢، والأعلام ٢٩١/٤، وهدية العارفين ٦٧٦/١، ومعجم المؤلفين ١٠٤/٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٢٤/٢-٢٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٢٦/٢-٢٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٢٦/٢-٢٧.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه المقدمة ١٧٤/١-١٧٦.

- اهتمامه بروايات أبيات الكتاب، ومن ذلك ما نقله عنه النحاس في تعليقه على بيت الشمَّاخ:

لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ ∴ إِذَا طَلَـبَ الوَسِـيقَةَ أو زَمِيـرُ[1]

حيث قال: "حدَّثني علي بن سليمان عن محمد بن يزيد عن المازني عن الأصمعي، قال: الرواية: (له زَجَلٌ تقول: أصوتُ حادٍ)"[2].

- تفسير ألفاظها ومعانيها، ومن ذلك بيان أصل (تليد) ومعناه في بيت الأعشى:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَـهُ ∴ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا[3]

فقد ذكر أنَّ (التِّلادَ) ما وُلِدَ عندك، هذا الأصل، ثمَّ يُسْتَعمل في جميع المال، والتاء بدلٌ من الواو[4].

- نسبتها إلى قائليها، وبيان مناسبتها، ومن ذلك قوله معلِّقاً على قول الشاعر الذي ساقه سيبويه في باب تسمية الحروف والكَلِم:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرَ بنَ أَبِي عَمْـ ∴ ـرٍو وَلَيْـتٌ يَقُولُهَـا المَحْـزُونُ

"الشعر لأبي طالب يرثي به مُسافراً، و(مسافر بن أبي عمروٍ) نداء"[5].

- تفسير كلام سيبويه وشرحه، ومن ذلك جوابه عن سؤال تلميذه النحاس عن قول سيبويه: "وأمَّا قول جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى ∴ حَتَّـى ذَهَـبْنَ كَلَاكِـلاً وَصُـدُورَا

---

(١) انظر: ديوان الشمَّاخ ١٥٥.
(٢) حواشي كتاب سيبويه ١٠٤/١.
(٣) انظر: ديوان الأعشى ١١٥.
(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٠٤/١-١٠٥.
(٥) حواشي كتاب سيبويه ٩٦٠/٢.

فإنَّما هو على قوله: (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)"[1]، حيث قال: "يريد بذلك سيبويه أنَّ قوله: (ذهب قُدُماً) إنَّما معناه مُتَقَدِّماً، و(أُخُراً) مُتَأَخِّراً "[2].

- تخريج كلامه وبيان الأوجه الأخرى الجائزة التي لم يذكرها سيبويه، ومن ذلك جوابه عن سؤال تلميذه أبي جعفر عن قوله سيبويه: "وقال الشاعر الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ∴ أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فهذا يريد معنى (الهاء)"[3]، حيث قال: "هذا في هذا أحسن؛ لأنَّه لما خفَّف (أنَّ) حسُنَ أن يليها الفعل والمبتدأ، ويجوز أن ينصِب ويُشَبِّهها بالأفعال المحذوفة، كما قرأ أهل المدينة: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾ [4].

- إضافة شواهد جديدة لم يذكرها سيبويه، ومن ذلك قوله معلِّقاً على البيت الذي ساقه سيبويه، وهو:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ∴ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

"على هذا قوله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [5]، وذكر –أيضاً– أنَّ خطباء قريش كانت تفتتح خطبها بـ(نَعَمْ)، حيث روى بسنده عن علي بن أبي طالب أنَّه قال: "لا أحصي كم سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول على منبره: "إنَّ الحمدُ للهِ نحمده ونستعينه، ثمَّ يقول: أنا أفصح قريش كلِّها، وأفصحها بعدي أَبَان بن سعيد ابن العاص"[6].

---

(١) بولاق ٨١/١، وهارون ١٦٢/١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٣١٣/١.

(٣) بولاق ٤٤٠/١، وهارون ٧٤/٣.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٨١٠/٢.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ٨٦٨/٢–٨٦٩.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ٨٧٠/٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣.

المبحث الأوَّل:

السـؤالات والأجوبـة.

حكـم جـرِّ (ولا مُسْتنكَـرٍ) فـي بيت النابغـة الجعـدي وتوجيهـه

قال سيبويه في باب ما أُجرِيَ مجرى (ليس): "وتقول: (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها) ترفع؛ لأنَّك لو قلت: (ما أبو زينب مقيمةً أمُّها) لم يجز؛ لأنَّها ليست من سببه، وإنَّما عملت (ما) فيه لا في (زينب)، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشَّنِّي:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإِنَّ الأُمُـــورَ ∴ بِكَـــفِّ الإِلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا

فَلَـــيْسَ بِآتِيـــكَ مَنْهِيُّهَـــا ∴ وَلَا قَاصِـــرٌ عَنْـــكَ مَأْمُورُهَـــا(١)

لأنَّه جعل (المأمور) من سبب (الأمور)، ولم يجعله من سبب المذكَّر، وهو (المنهي)، وقد جرَّه قومٌ، فجعلوا (المأمور) لـ(المنهي)، و(المنهي) هو (الأمور)؛ لأنَّه من (الأمور)، وهو بعضها، فأجراه وأنَّثه ... ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فَلَـــيْسَ بِمَعْـــرُوفٍ لَنَـــا أَنْ نَرُدَّهَـــا ∴ صِـــحَاحاً وَلَا مُسْـــتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّـــرَا(٢)

كأنَّـه قـال: لـيس بمعـروفٍ لَنَـا رَدُّهَـا صِـحَاحاً ولا مسـتنكرٌ عقرُهـا، و(العقـر) لـيس لـ(الردِّ)، وقد يجوز أن يُجَرَّ ويحملَه على (الردِّ)، ويؤنِّث؛ لأنَّه من الخيل"(٣).

---

(١) بيتـان مـن المتقـارب، وهمـا لـه فـي الانتصـار ٥٥، وشـرح الكتـاب للسـيرافي ٣٣٧/١، وشـرح أبيـات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٤/١، وتحصيل عين الذهب ٨٨، ولباب الألباب ٢٠٤.

(٢) بيت من الطويل، وهو له في ديوانه ٥٠، والأصول ٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٨، وشرح الكتاب للرماني ١٧٦/١، وتحصيل عين الذهب ٨٩.

(٣) بولاق ٣٠/١، وهارون ٦٣/١-٦٤.

قال أبو جعفر: "وسألت أبا الحسن[١] عنها، فقال: جعل (الهاء) تعود على (الردِّ)، فيجوز ما قال سيبويه، ويُؤَنِّث (الردَّ)؛ لأنَّه من (الخيل)، فكان ردُّها بعضها؛ لأنَّه مُلتبِس بها"[٢].

- **المناقشـــة**:

يجوز في بيت النابغة الجعديِّ رفع (مُسْتَنْكَر) ونصبه، فالرفع على جعل (أن تعقَّرا) مبتدأً و(مستنكر) خبره، والجملة معطوفة على جملة (ليس)، وإنَّما كان الرفع؛ لأنَّ (العقر) مضاف إلى (الخيل) وليس بمضاف إلى اسم (ليس)، فهو أجنبيٌّ منه، فصار بمنزلة قولك: (ما أبو زينب ذاهباً، ولا مقيمةٌ أمُّها)؛ لأنَّ (الأمَّ) لم تُضف إلى اسم (ما)[٣].

والنصب على أن يكون (مستنكر) معطوفاً على موضع (بمعروف)، و(أن تُعَقَّرَا) معطوف على (أن نردَّها)، وإنَّما جاز النصب؛ لأنَّ خبر (ليس) إذا تقدَّم نُصِب، فكذلك إذا عُطِفت جملة على (ليس)، وقد تقدَّم خبرها جاز نصبه، وإن لم يكن فيها ما يعود إلى اسم (ليس)[٤].

وأمَّا الجرُّ، فهو محلُّ سؤال النحاس شيخه الأخفش الأصغر، وفي حكمه وتوجيهه خلاف، هذا بيانه:

ذهب سيبويه وشرَّاح الكتاب وأبياته إلى جوازه، واختلفوا في توجيهه على ثلاثة آراء:

الأوَّل: أنَّه على تأويل أنْ يُجَعل (الردُّ) من سبب الأوَّل، وهو (الخيل)؛ لأنَّه مُلتَبِس به، وذلك أنَّ ردَّ الخيلِ لا ينفصل عن الخيل، وردُّ الخيل بمعنى مردودها، وهو بعضها؛ فلذلك عاد عليه الضمير مؤنَّثاً، كما في نحو: (ذهبت بعض أصابعه).

---

(١) هو الأخفش الأصغر، علي بن سليمان، شيخ النحاس.

(٢) لباب الألباب ٢٠٧.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٧/١، والتعليقة ١٠١/١، والنكت ٢٠٠/١.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٧/١، والتعليقة ١٠٢/١، والنكت ٢٠٠/١.

وهذا ما ذكره الأخفش الأصغر في جوابه عن سؤال النحاس، وهو قول سيبويه وعليه جماعة من شرَّاح الكتاب وأبياته[١].

وعلى هذا التوجيه يكون (العقر) مضافاً إلى (الردِّ) الذي هو اسم (ليس)، وليس بأجنبيٍّ منه؛ فلذلك جاز جرُّه.

الثاني: أنَّه من باب العطف بحرف واحد على معمولي عاملين، هما (ليس) و(الباء)، وهو قول الأخفش[٢] والأعلم[٣]، وجوَّزه ابن السيرافي[٤] وابن خلف[٥].

ومسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين من المسائل الخلافية بين النحويين[٦]، وإن كان الأظهر منعها؛ لأنَّ العرب لم تُنِب شيئاً واحداً مناب شيئين، وإنَّما أنابت الواحد مناب الواحد، مثل: (وبلدٍ)، أنابت (الواو) مناب (رُبَّ)، وأيضاً فلم يستقر في الحروف أن يعطي الحرف أكثر من معنى في حين واحد، إنَّما يعطي معنيين فصاعداً، إذا كان الوقت مختلفاً، وينعدم هذا في الأسماء[٧].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤١/١، وشرح الكتاب للرماني ١٧٩/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٧/١، وتنقيح الألباب ٣٧/أ، ولباب الألباب ٢٠٥-٢٠٦، وشرح الكتاب للصفار (ت: عزيزة) ١٦٩-١٧٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٤٥/١-١٤٦.

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب ٩٠-٩١.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٧/١.

(٥) انظر: لباب الألباب ٢٠٥.

(٦) انظر: المقتضب ١٩٥/٤-١٩٦، والأصول ٦٩/٢-٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٣٨/١-٣٤٥، وشرح المفصل ٢٧/٣، والارتشاف ٢٠١٤/٤-٢٠١٦، والهمع ١٩٠/٣-١٩١.

(٧) انظر: شرح الكتاب للصفار (ت: عزيزة) ١٧٥.

الثالث: أنَّه مجرور بحرف جرٍّ محذوف، دلَّ عليه قوله: (بمعروف)، والتقدير: ولا بمُسْتَنْكَرٍ، وهو قول ابن خروف(١).

وما ذكره ابن خروف وجيه؛ فحذف الجارِّ -وإن كان ضعيفاً- جاء في كلامهم، ومنه قولهم في القسم: (اللهِ لأفعلنَّ)، وحُكِي عن رؤبة أنَّه كان يُقال له: (كيف أصبحت؟) فيقول: (خيرٍ عافاك الله)، يريد: بخير(٢)، وممَّا حُمِل عليه قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (٣)؛ فـ(الأرحام) مجرورة بالباء المقدَّرة.

بل إنَّ المتأخرين من النحويين جعلوا حذف حرف الجرِّ قياسيّاً في بعض المواضع، منها: (إنَّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً)، وذلك في كلِّ جملة اسميَّة معطوفة على مثلها، وكان الجارُّ والمجرور فيهما مقدَّماً(٤).

وبيت النابغة من هذا القبيل؛ إذ المراد: ليس بمعروف ردُّها ولا مُسْتَنْكرٍ عقرها.

وممَّا يُشار إليه أنَّ أبا جعفر النحاس – فيما وقفت عليه- جوَّز الجرَّ، ولم يُبِنْ عن توجيهه، بل اكتفى بقوله: "والجرُّ عطفاً على اللفظ"(٥).

ولم يرتضِ المبرد ما ذهب إليه المجيزون، بل منع الجرَّ، وكذلك ابنُ السرَّاج فيما نقله عنه تلميذه الرمَّاني(٦)، يقول المبرد: "فإنَّ (الردَّ) غير (الخيل)، و(العقر) راجع إلى

---

(١) انظر: تنقيح الألباب ٣٧/أ.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٢/٣، والتصريح ٩٢/٣-٩٣.

(٣) النساء ١.

وقرأ بقية السبعة بنصب (الأرحام). انظر: السبعة ٢٢٦، والحجة للقراء السبعة ١٢١/٣-١٢٩، وحجة القراءات ١٨٨-١٩٠.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤١/٣-١٢٤٢، وشرح ابن الناظم ٢٧١، والتصريح ٩٣/٣-٩٥.

(٥) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٨.

(٦) انظر: شرح الكتاب للرماني ١٧٩/١.

(الخيل) ... فليس بمتَّصل بشيء من (الردِّ) ولا داخل في المعنى ... وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازه"[١].

وما ذهب إليه المبرد محلُّ نظر؛ إذ لا سبيل إلى إنكار ما أجازه سيبويه بناء على ما سمعه من العرب، يقول سيبويه في معرض حديثه عن بيت الأعور الشَّنِّي: "وقد جرَّه قوم"[٢].

إعراب (حِذَاراً) في بيت العجَّاج

قال سيبويه في باب ما يُجْرَى على الموضع، لا على الاسم الذي قبله: "وقال العجَّاج:

كَشْحاً طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا

مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا[٣]"[٤]

قال أبو جعفر: "عطفه – أيضاً– على الموضع؛ لأنَّ المعنى: يأسةَ اليائس.

---

(١) المقتضب ٢٠٠/٤، وانظر: الأصول ٧٣/٢-٧٤، وشرح الكتاب للرماني ١٧٩/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٧/١، ولباب الألباب ٢٠٦.

(٢) بولاق ٣٠/١، وهارون ٦٤/١.

(٣) بيتان من الرجز، وهما له في ديوانه ٨٣/٢، وشرح الكتاب للرماني١٨٩/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٢/١، وشرح أبيات سيويه للنحاس ٥٧، والإنصاف ٣٣٣/١.

الكشح: الجنب والخصر، يقال: طوى فلان كشحاً عن فلان: إذا تركه وأعرض عنه، وطوى عليه كشحاً: إذا أضمر شيئاً ونواه. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٢/١، وتحصيل عين الذهب ٩٤.

(٤) بولاق ٣٥/١، هارون ٦٩/١.

وسألت عنه أبا الحسن، فقال: يجوز أن يكون عطف (حِذَارًا) على قوله: (مُخْتَارًا)؛ أي: مُحَاذِراً، ينصبه على الحال بـ(طَوَى)؛ لأنَّ المصدر قد يأتي على اسم الفاعل، كقوله عز وجل: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[1][2].

- **المناقشـــة:**

استشهد سيبويه ببيتي العجاج على نصب (حذاراً) عطفاً على موضع (يأسة اليائس)؛ لأنَّ موضعه في الأصل مفعول له، وهذا كقولك: (انصرفت عن زيد يأساً)؛ أي: من يأسٍ أو ليأس، وعلى هذا يكون التقدير: طوى كشحاً يأساً أو حِذاراً[3].

وقد وافق النحاس سيبويه فيما ذهب إليه، كما رأى شرَّاح الكتاب وأبياته ما رآه[4].

وفي إجابة الأخفش الأصغر عن سؤال النحاس جواز وجه آخر، وهو أن يكون (حِذاراً) معطوفاً على (مختاراً) المنصوب على الحاليَّة بـ(طوى)، ورأى أنَّ المصدر قد وُضِعَ موضع اسم الفاعل، كما جُعِل (غوراً) بمعنى (غائر)[5] في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾، وعلى هذا يكون التقدير: طوى كشحاً مُخْتاراً أو مُحاذِراً.

---

(١) الملك ٣٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ١/١٥٠.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٣٤٧، وشرح الكتاب للرماني ١/١٨٩، والنكت ١/٢٠٧.

(٤) انظر: شرح أبيات الكتاب للنحاس ٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٣٤٧، وشرح الكتاب للرماني ١/١٨٩، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٣٤٢، والنكت ١/٢٠٧، وتنقيح الألباب ٣٩/أ، ولباب الألباب ٢٦٧، وشرح الكتاب للصفار (ت: عزيزة) ١٩٧، وحواشي كتاب سيبويه ١/١٥٠.

(٥) وقيل: ذا غور. انظر كلا القولين في معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠١، وإعراب القرآن ٤/٤٧٤، والمحتسب ١/٥٧، ٢/٣٣٠، والكتاب الفريد ٦/١٨٨.

وقد تابعه الأعلم في ذلك[١].

وعلى هذا لا شاهد في هذين البيتين على الباب الذي عقده سيبويه.

وما جوَّزه الأخفش الأصغر أقرب؛ لأنَّ الحمل على اللفظ أجود من الحمل على المعنى متى ما أمكن ذلك.

علَّة عدم نصب (نعَمٍ) بـ(تحْوُونه) في بيت قيس بن الحصين

قال سيبويه في باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً لأنَّك تبتدئه لتُنَبِّه المخاطب، ثمَّ تستفهم بعد ذلك: "وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه؛ لأنَّه ليس بمبنيٍّ على الفعل، ولكنَّ الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر، فمن ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ

يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ[٢]"[٣]

قال أبو جعفر: "قال محمد بن يزيد: فلم تَنْصِب؛ لأنَّ (تَحْوُونَه) و(تَبْعَثُونه)[٤] نعتان.

---

(١) انظر: النكت ٢٠٧/١.

(٢) بيتان من الرجز، وهما لقيس بن حصين في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١١/١، ولباب الألباب ٣٩١، والمقاصد النحوية ٣٣٩/١، والخزانة ٤١٢/٩، ولرجل من بني ضبة في فرحة الأديب ١٦٤.

(٣) بولاق ٦٥/١، وهارون ١٢٩/١.

(٤) يعني (تبعثونه) في قول زيد الخير:

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ ∴ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

وسألتُ علي بن سليمان عن العلَّة فيه، فقال: لو نصب (نَعَماً) بـ(تَحْوُونَه) لوجب أن يكون (تَحْوُونَه) قبل (نَعَمٍ)، ولا يتقدَّم النعت على المنعوت.

وكان محمد بن يزيد يذهب إلى أنَّ المعنى: أكلَّ عامٍ حدوث نَعَمٍ، فيكون (كلٌّ) منصوباً بـ(الحدوث)، كما تقول: (الليلةَ الهلالُ)"

قال أبو الحسن–رادّاً على أبي العباس–: ليس (النَّعَمُ) شيئاً يَحْدُثُ، لم يكن كـ(يوم الجمعة) وما أشبهه، ولكنَّ العامل في (كلٍّ) الاستقرار، والخبر محذوف، كأنَّه قال: نَعَمٌ تَحْوُونَه لكم"[1].

- **المناقشـــة**:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ الفعل إذا كان وصفاً للمفعول لم ينصب المفعول، وذلك لأنَّ الفعل إذ ذاك مبنيٌّ عليه، وليس الاسم مبنيّاً على الفعل، كما أنَّك حين قلت: (زيدٌ أكرمته) وبنيت الفعل على الاسم لم يسعك نصب (زيد)؛ لأنَّك بنيت عليه الفعل، ولم تبنِ الاسم على الفعل، ثمَّ مثَّل على ذلك بقول الراجز:

أَكُـــلَّ عَـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوُونَـــهُ

فـ(النَّعَمُ) محويَّةٌ فهي مفعولة، وقد جُعِلَ الفعل (تَحْوُونَه) بعدها وصفاً، فلذا تعذَّر نصبه، وهذا ما نصَّ عليه المبرِّد وغيره من شرَّاح الكتاب وأبياته[2].

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن علَّة امتناع نصب (نَعَمٍ) بـ(تَحْوُونَه) فأجاب بجواب فيه مزيد إيضاح وبيان، فذكر أنَّ انتصاب (نَعَمٍ) بـ(تَحْوُونَه) يلزم منه تقدَّم النعت على المنعوت، وذلك ممتنع.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ٢٥٩/١. وانظر: لباب الألباب ٣٩٢، والخزانة ٤٠٧/١.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٧٢/١، والتعليقة ١٣٠/١، وشرح الكتاب للرماني ٢٨٣/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١١/١، والنكت ٢٥٩/١، وتنقيح الألباب ٥٨/أ، ولباب الألباب ٣٩١، وشرح الكتاب للصفار (ت: العمري) ٧٤.

ويُشكِل على هذا الإخبارُ عن (النَعَم) بـ(كلِّ عام)، وظروف الزمان لا تكون أخباراً للجثث.

ولشرَّاح الكتاب وأبياته في الجواب عن هذا رأيان:

الأوَّل: أنَّه على تقدير: أكلَّ عامٍ حدوثُ نَعَمٍ محوية، وهذا مثل: (الليلةَ الهلال)، والمعنى: الليلةَ حدوثُ الهلال، فناب المضاف إليه عن المصدر؛ لعلم المخاطب بالمراد، وهذا رأي المبرِّد وجماعة من الشرَّاح(١).

ولم يرتض الأخفش الأصغر هذا الرأي وردَّه؛ وذلك لأنَّ (النَّعَم) ليس شيئاً يحدث ويتجدَّد كـ(الهلال) ونحوه من الأيام.

الثـاني: أنَّ الخبر محذوف، والعامل في (كلٍّ) الاستقرار، والتقدير على هذا: لكم نَعَمٌ محويَّة، وهذا رأي الأخفش الأصغر، وتابعه الرمَّاني(٢)، وجوَّزه ابن خروف(٣).

والذي يظهر أنَّ الأوَّل هو الأقرب؛ لأمور:

أولاً: أنَّـه لا يلزم تقدير (حدوث)، فقد يُقدَّر مصدر آخر يلائم المعنى والسياق، نحو: (تحصيل) و(أخذ) كما ذكر بعض الشرَّاح(٤).

ثانيـاً: أنَّـه لا يمتنـع أن يكون لـ(النَّعَمِ) فـي نفسـها تجدُّداً وحدوثاً فـي كلِّ عام كما أنَّ لـ(الهلال) في نفسه تجدُّداً وحدوثاً في كلِّ شهر.

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٧٢/١-٤٧٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١١/١، وتحصيل عين الذهب ١٢٣، وتنقيح الألباب ٥٨/أ، ولباب الألباب ٣٩١، وشرح الكتاب للصفار (ت: العمري) ٧٥.

(٢) انظر: شرح الكتاب للرماني ٢٨٣/١.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٥٨/أ.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١١/١، ولباب الألباب ٣٩١.

ثالثًا: أنَّ عمل (الاستقرار) ونحوه مع كون الخبر محذوفاً مقدَّراً محلُّ نظر[١].

ويمكن أن يقال في الجواب عن هذا الإشكال –أيضاً–: إنَّه لا مانع من أن يكون (نَعَمٌ) فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده، فلا مبتدأ ولا خبر[٢].

توجيه نصب (كَلَاكِلاً) و(صُدُوراً) في بيت جرير

قال سيبويه في باب من الفعل يُبْدَل فيه الآخِر من الأوَّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى (أجمعون) على الاسم ويُنْصَب بالفعل لأنَّه مفعول: "وأمَّا قول جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى ∴ حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلاً وَصُدُورَا[٣]

فإنَّما هو على قوله: (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)"[٤].

قال أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: يريد بذلك سيبويه أنَّ قوله: (ذهب قُدُماً) إنَّما معناه مُتَقَدِّماً، و(أُخُراً) مُتَأَخِّراً، وأبو العباس يخالفه في هذا القول، ويقول: هو منصوب على التمييز"[٥].

---

(١) انظر: الخزانة ١/٤٠٧-٤٠٨.

(٢) انظر: تخليص الشواهد ١٩١.

(٣) بيت من الكامل، وهو له في ديوانه ١/٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٦٥، وشرح الكتاب للرماني ١/٣٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٩٤، ولباب الألباب ٤٥٤.

مشق: أذهب. الهواجر: جمع هاجرة، وهي نصف النهار في الحرِّ، السُّرى: سير الليل، الكلاكل والصدور بمعنى واحد، وربما أراد بـ(الكلكل) أعلى الصدر. انظر: لباب الألباب ٤٥٦.

(٤) بولاق ١/٨١، وهارون ١/١٦٢.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ١/٣١٣.

•المناقشـــة:

أشار سيبويه في هذا الباب إلى أنَّ من الكلام ما يجوز إبداله من الأوَّل كما يجوز – أيضاً– نصبه على السعة بحذف حرف الجرِّ منه، لا على الظرفيَّة، وذلك نحو: (السهل) و(الجبل) في قولك: (مُطِرنا السهلَ والجبلَ)، ثمَّ نبَّه إلى أنَّ قول جرير:

مَشَـقَ الهَـوَاجِرُ لَحْمَهُـنَّ مَـعَ السُّرَى ∴ حَتَّـــى ذَهَـــبْنَ كَلَاكِـــلَاً وَصُـــدُورَا

ليس ممَّا يُبْدَل فيه (كلاكل) و(صدور) ممَّا سبق كما أنَّه ليس ممَّا أُسقِطَ منه حرف الجرِّ فصار بمنزلة (السهل) و(الجبل) ونحوهما.

وكلام سيبويه في توجيه نصبهما محلُّ سؤال أبي جعفر الأخفش الأصغر، ولشرَّاح الكتاب وأبياته في تفسير مراده قولان:

الأوَّل: أنَّ نصبهما عنده على الحاليَّة، وأنَّه أجراهما حين كانا اسمين غير صفتين مُجْرَى المصادر التي تُنْصَب على الحال، نحو: (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)؛ أي: متقدِّماً ومتأخِّراً، وهو الذي ذكره الأخفش الأصغر في جوابه، وعليه النحاس(١) ومعظم الشرَّاح(٢).

الثاني: أنَّ نصبهما عنده على التمييز، وأنَّه عبر عنه بالحال؛ لما بينهما من المناسبة لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام وتبيينهما للشيء المقصود من النوع أو النِّصبَة، وأنَّه

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٧٨.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٦٥، وشرح الكتاب للرماني ١/٣٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٩٤–٩٥، وتنقيح الألباب ٦٥/ب–٦٦/أ، ولباب الألباب ٤٥٥، وشرح الكتاب للصفار (ت: العمري) ١٤٨–١٤٩، وحواشي كتاب سيبويه ١/٣١٥–٣١٦.

فعل ذلك في قوله: "فالحال قولك: هذه جبَّتُك خَزّاً"[(١)]، و(خزٌّ) تمييز لا حال، وهو قول الأعلم[(٢)].

والقول بالتمييز فيهما هو ما حكاه الأخفش الأصغر وغيره[(٣)] عن المبرد.

والذي يظهر أنَّ سيبويه يرى نصبهما على الحاليَّة؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ نصَّ سيبويه لا احتمال فيه، فقوله: "فإنَّما هو على قوله: (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)" يدلُّ على إرادة الحال، فإنَّه حملهما على (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)، و(قُدُم) و(أُخُر) مصدران بمعنى متقدِّم ومتأخِّر، ومن المعلوم مجيء المصادر المنكرة أحوالاً بكثرة، وممَّا يؤكِّد حمله لهما على المصادر قوله: "فإنَّما شُبِّه بهذا الضرب من المصادر"[(٤)]، قال أبو الحسن معلِّقاً على قوله: "يعني هذه الأسماء في هذا الباب نحو: (كلاكل)... شُبِّهت بقوله: (قُدُماً) و(أُخُراً)؛ لأنَّ هذين مصدران وُضِعا موضِع الحال، كأنَّه إذا قال: (صُعُداً) فإنَّه يريد (ذهب صاعداً)، كما قال: (ذهب مشياً)؛ أي: ماشياً"[(٥)].

والآخر: أنَّ سيبويه إنَّما عدَّ (خزّاً) حالاً في نحو: (هذه جبَّتك خزّاً)؛ لأنَّ (الجبَّة) ليست بمقدار يُقَدَّر به (الخزُّ)، فيجري مجرى (نِحي) و(عشرين) ونحوهما[(٦)]، وليس كما ذكر الأعلم أنَّه من باب التجوُّز والتعبير عن التمييز بالحال.

---

(١) بولاق ٢٧٤/١، وهارون ١١٨/٢.

(٢) تحصيل عين الذهب ١٣٢-١٣٣، والنكت ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٥/٢، وشرح الكتاب للرماني ٣٢٥/١، وشرح الكتاب للصفار (ت: العمري) ١٥٠.

(٤) ابن معافى: ٥٥/أ، وابن يبقى ٢٨/أ، وبولاق ٨٢/١، وهارون ١٦٣/١، وفيهما: (شَبَّه هذا).

(٥) حواشي كتاب سيبويه ٣١٦/١.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٤٦/٢-٤٤٧.

الخـلاف فـي روايـة (كـلّ مُلِثٍّ) وتوجيهها فـي أبيات رؤبـة

قال سيبويه في باب ما يُحْذَف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل: "وقال:

أَسْـــقَى الإِلَـــهُ عُـــدُوَاتِ الـــوَادِي

وَجَوْفَـــهُ كُـــلَّ[1] مُلِـــثٍّ غَـــادِي

كُـــلُّ أَجَـــشَّ حَالِـــكِ السَّـــوَادِ[2]

كأنَّه قال: سَقَاها كلُّ أَجَشَّ، كما حُمِلَ

.... ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ .... [3]

---

(١) ضُبِطت اللام من (كلٍّ) بالضمِّ في رواية الأخفش الأصغر، وضُبطت بالفتح في جلِّ نسخ الكتاب، كنسخة ابن معافى ٩٥/ب، وابن يبقى ٤٣/ب، والكندي ٢٤/أ، ونور ٧٠/ب، وإسماعيل أفندي ٦٤/ب، وعليها جاءت طبعتا بولاق وهارون، وضُبِطت بالوجهين في نسخة راغب باشا ٥٠/ب.

(٢) أبيات من الرجز، وهي لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٣، والمقاصد النحوية ٢٢٣/٢، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٦/٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٦.

العُدُوات: جمع عُدْوة، وهي ناحية الوادي وجانبه. جوف الوادي: أسفله. المُلِثُّ: السحاب الدائم المطر. الغادي: الذي يبدأ أوَّل النهار. الأجش: السحاب الذي فيه رعد. الحالك: شديد السواد. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٦/١.

(٣) بعض بيت من الطويل، تمامه:

لِيُبْكَ يَزِيدُ .... ∴ وَمُخْتَـــبِطٌ مِمَّـــا تُطِـــيحُ الطَّـــوَائِحُ

وهو لنهشل بن حري ضمن شعره في عشرة شعراء مُقلُّون ١١٠، وتنقيح الألباب ١٠٥/أ، ولباب الألباب ٨٤٦، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢، والخزانة ٣١٣/١، ونُسِب للحارث بن نُهَيك في الكتاب ٢٨٩/١، وشرح الكتاب للرماني ٥٠٧/١، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٥/١، وللبيد في تحصيل عين الذهب ١٩٥، ولمزرِّد أخي الشمَّاخ أو لمهلهل في تنقيح الألباب ١٠٥/أ، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢، والخزانة ٣١٣/١.

الضارع: الذليل الخاضع. المختبط: الطالب المعروف. تُطِيح: تُذْهِب وتُهْلِك. الطوائح: المهالك. انظر: تحصيل عين الذهب ١٩٦.

على (لِيَبْكِ يزيدَ)؛ لأنَّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشَّ"[1].

قال أبو جعفر: "سألتُ أبا الحسن، وكان في روايته:

أَسْــقَى الإِلَــهُ عُــدُوَاتِ الــوَادِي

وَجَوْفَــهُ كُــلُّ مُلِــثٍّ غَــادِي

كُــلُّ أَجَــشَّ حَالِــكِ السَّــوَادِ

... فقال: كذا رواه سيبويه، والرواية الصحيحة: أن تنصب (كُلّاً) الأوَّل، فيكون المفعول الثاني لـ(أسقى)، فيتمَّ الكلام، ثمَّ يقول: (كلُّ أجَشَّ) بإضمار فعل يفسره الأوَّل، كأنَّه قال: سقاه كلُّ أجشَّ، إلا أنَّ الذي رواه سيبويه يجوز أن تحذف المفعول الأوَّل، كأنَّه قال: أسقى الإله عُدُوات الوادي غيثاً، فيكون كلاماً، ثمَّ تُضمر فعلاً، كأنَّه قال: أسقاها كلُّ مُلِثٍّ؛ أي: كلُّ سحاب مُلِثٍّ، وتكون (كلُّ) الثانية بدلاً من الأولى، وهو مثل:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ ....

قال: وإن شئتَ نصبت (كُلّاً) الأولى على أنَّها مفعول ثانٍ، وأبدلت الثانية منها؛ أي: فنصبتها"[2].

- **المناقشــة**:

اختلفت نسخ الكتاب في ضبط اللام من (كلٍّ) في قوله: (كلّ مُلِثٍّ) على روايتن:

الأولى: الضمِّ، وهي رواية الأخفش الأصغر، كما نقلها النحاس عنه.

الثانية: الفتح، وذلك في أكثر نسخ الكتاب، وعليها جاءت طبعتا بولاق وهارون.

وهذا بيان توجيه الروايتين:

---

(١) بولاق ١/١٤٦، وهارون ١/٢٨٩.

(٢) لباب الألباب ٨٥٦.

أوَّلاً: روايـة الرفـع:

هذه الرواية هي التي سأل عنها النحاس شيخه الأخفش الأصغر، وهي محلُّ إشكال؛ ولذا حكم عليها الأخفش الأصغر بأنَّها خاطئة.

وسبب الإشكال أنَّ الفعل الذي رفع (كلّاً) حُذِف قبل تمام الكلام؛ لأنَّ (أسقى) يطلب مفعولاً ثانياً، وفي حذف الفعل لدلالة معنى الكلام المتقدِّم عليه قبل تمام المعنى خلاف على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: المنع، وهو قول المبرد، وظاهر كلام الأخفش الأصغر، قال المبرد: "اعلم أنَّ الشيء لا يجوز أن يُحْمَل على المعنى إلا بعد استغناء اللَّفظ"(١).

الثـاني: الجواز، ونُقِل عن الزجاج، قال ابن خلف: "قال أبو إسحاق: أنا لا أنظر في هذا إلى تمام الكلام، وإنَّما أنظر إلى ما كان في الكلام دليل عليه، ألا ترى إلى قوله: (زيداً)، يريد: الزم زيداً، وكذا إذا قلت: (لن ترى زيداً إلا وله ثياباً)، فـ(الرؤية) قد اشتملت على (الثياب)، والمعنى: إلا رأيت له ثياباً"(٢).

الثالث: أنَّه يختلف باختلاف مواضعه، فمنه ما يُشترط فيه تمام الكلام الأوَّل، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، ومنه ما لا يُشْتَرط فيه ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، فحمل الصلة على معنى (مَنْ)، والكلام لم يتمّ. وهو قول السيرافي(٣) وابن خلف(٤).

---

(١) المقتضب ٢٨١/٣، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٣/٢.

(٢) لباب الألباب ٨٥٥.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٨٣/٢.

(٤) انظر: لباب الألباب ٨٧٣.

وقد وجَّه الأخفش الأصغر هذه الرواية بما يتوافق مع مذهبه، فرأى أنَّ المفعول الثاني لـ(أسقى) محذوف، والتقدير: أسقى الإله عُدُوات الوادي غيثاً؛ ليتمَّ الكلام، وأنَّ (كلّاً) الأولى من قوله: (كلُّ مُلِثٍّ) مرفوعة بفعل مضمر دلَّ عليه ما تقدَّم، والتقدير: سقاها كلُّ سحاب مُلِثٍّ، وأنَّ (كلّاً) الثانية من قوله: (كلُّ أجَشَ) بدلٌ منها.

وهذا بمنزلة:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

لأنَّ (لِيُبْكَ) دليل على (يبكي) الذي رُفِع به (ضارع)، وكذلك (أسقى الإله) يدلُّ على (سقاه السحاب).

وممَّا يشار إليه أنَّ أبا جعفر جوَّز رفع (كلُّ مُلِثٍّ) بفعل مضمر كما ذكر شيخه[1].

ثانياً: رواية النصب:

وهي التي صحَّحها الأخفش الأصغر؛ لتَوافقها مع مذهبه، إذ الكلام بها يتمُّ، فـ(كلٌّ) المفعول الثاني لـ(أسقى)، وبناء على هذه الرواية يكون لفظ (كلٍّ) الثاني -كما ذكر الأخفش الأصغر- مرفوعاً بفعل مضمر؛ تقديره: (سقى)، الذي دلَّ عليه (أسقى)؛ لأنَّه إذا أسقاها الله السحابَ سقاها السحابُ.

وما ذكره الأخفش الأصغر يتَّفق مع ما نصَّ عليه شرَّاح الكتاب وأبياته في هذه الرواية[2].

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨٦/٢، وشرح الكتاب للرماني ٥٠٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٤٦/١، وتحصيل عين الذهب ١٩٧، والنكت ٣٥٤/١، وتنقيح الألباب ١٠٥/أ، ولباب الألباب ٨٥٥.

وقد جوَّز الأخفش الأصغر على رواية النصب –أيضاً– نصب (كلٌّ) الثانية على البدليَّة، ولا شاهد فيها بناء على ذلك.

وممَّا تقدَّم يظهر أنَّ الرواية الصحيحة هي رواية النصب، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ سيبويه لو أراد رواية الرفع لقدَّر الفعل لـ(كلٌّ) الأولى لا الثانية، فقوله: "كأنَّه قال: سقاها كلُّ أجشَّ" يضعف رواية الرفع.

والآخر: اتِّفاق جلِّ نسخ الكتاب على رواية النصب.

(حتَّى) الابتدائية

قال سيبويه في باب (حتَّى): "و(لقد مَرِضَ حَتَّى لا يرجونه)، ... قال الفرزدق:

فَيَا عَجَباً حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ∴ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[(١)]

فـ(حتَّى) ههنا بمنزلة (إذا)، وإنَّما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء"[(٢)].

قال أبو جعفر: "سألت أبا الحسن، فقال: يعني أنَّك إذا قلتَ: (مَرِضَ حتَّى لا يرجونه)، فمعناه: فإذا هو في هذه الحال، وكذا:

..... حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ∴ ...."[(٣)]

- **المناقشة**:

ذكر سيبويه في باب (حَتَّى) أنَّ الفعل المضارع يُرْفَع بعدها على وجهين:

---

(١) بيت من الطويل، وهو له في ديوانه ٣٦١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٧/٣، والتعليقة ١٣٧/٢، وشرح الكتاب للرماني ١٦٧٩/٤، وتحصيل عين الذهب ٣٨٩.

(٢) بولاق ٤١٣/١، وهارون ١٨/٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٧٧٥/٢.

أحـــدهما: أن يكون ما قبلها مُوجِباً لما بعدها ويكون ما بعدها عُقَيباً لما قبلها ومتَّصلاً به، وذلك نحو: (سِرتُ حتَّى أدخُلُها)، فـ(الدخول) مُتَّصلٌ بـ(السير) الذي هو سببه.

والآخر: موضع سؤال أبي جعفر شيخه الأخفش الأصغر.

وهو أن يكون ما قبلها مُوجِباً لما بعدها، ولا يكون ما بعدها متَّصلاً به، ولكن يكون مُوَطِّأً ومُسَهِّلاً بالفعل الأوَّل، فمتى اختاره صاحبه أوقعه، وقد مُكِنَ منه، وذلك نحو: (لقد سرت حتَّى أدخلُها ما أُمْنَع)، فـ(السير) مكَّن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل.

وكذلك نحو: (لقد مَرِضَ حتَّى لا يرجونه)، فإنَّ (المرض) الذي أصابه هو الذي أصارهم وجعلهم لا يرجون شفاءه، وليس فيه معنى الاتِّصال السابق.

وفي قول الأخفش الأصغر: "فإذا هو في هذه الحال" إشارة إلى أنَّ (حتَّى) إذا رُفِعِ بعدها الفعل المضارع تكون بمنزلة (إذا) وسائر حروف الابتداء التي يُرْفَع بعدها الفعل، كما أنَّها كذلك في قول الفرزدق:

فَيَـا عَجَبـاً حَتَّـى كُلَيْـبٌ تَسُـبُّنِي ∴ كَـأَنَّ أَبَاهَـا نَهْشَـلٌ أَوْ مُجَاشِـعُ

حيث دخلت على جملة الابتداء.

فدلَّ هذا على أنَّ رفع الفعل بعد (حتَّى) كرفع الاسم بعدها، وأنَّ (حتَّى) في كلا الموضعين تكون ابتدائية.

وجواب الأخفش الأصغر يتوافق مع ما ذكره النحاس وغيره من شرَّاح الكتاب وأبياته[1].

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١١/٣، والتعليقة ١٣٦/٢-١٣٨، وشرح الكتاب للرماني ١٦٧٨/٤-١٦٨٠، وتحصيل عين الذهب ٣٨٩، والنكت ٧٠١/١-٧٠٢، وتنقيح الألباب ١٨١/أ، وحواشي كتاب سيبويه ٧٧٥/٢.

توجيـه نصب (يغضب) فـي بيت كعب الغنوي

قال سيبويه في باب (الواو): "وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:

وَمَـا أَنَـا لِلشَّـيْءِ الـذِي لَـيْسَ ∴ وَيَغْضَبَ مِنْـهُ صَاحِبِي بِقَوُلِ[(١)]

والرفع أيضاً جائزٌ حسن... و(يغضب) معطوف على (الشيء)، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة (الذي)" [(٢)].

قال أبو جعفر: "وسألت عنه أبا الحسن، فقال: يجوز عندي أن يكون جواباً لـ(ما)"[(٣)].

- **المناقشـــة**:

يجوز في (يغضب) في بيت كعب الغنوي السابق وجهان:

أحدهما: الرفع بجعله داخلاً في صلة الموصول، وذلك بعطفه على اسم الفاعل، وكلٌّ واحد من الفعل المضارع واسم الفاعل يُعطَف على الآخر؛ لتشابههما، فكأنَّه قال: وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني ويغضبُ منه صاحبي بقؤول[(٤)].

والآخر: النصب، وهو محلُّ سؤال النحاس شيخه الأخفش الأصغر، وفي توجيهه قولان:

---

(١) بيت من الطويل، وهو لـه في شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٧/٣، وشرح الكتاب للرماني ١٧٢٥/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٠٠، وتنقيح الألباب ١٨٦/أ، وخزانة الأدب ٥٧٠/٨.

(٢) بولاق ٤٢٦/١-٤٢٧، وهارون ٤٦/٣.

(٣) خزانة الأدب ٥٧٠/٨.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٠/٣، وكتاب الشعر ٤٢٧، وشرح الكتاب للرماني ١٧٢٥/٤، وتنقيح الألباب ١٨٦/أ.

الأوَّل: أنَّه منصوب بعطفه على (الشيء)، وهو قول سيبويه والمبرد[١] والسيرافي[٢] وأبي علي[٣] والرماني[٤] والأعلم[٥].

والنصب على هذا الوجه متأوَّل، وظاهره غير صحيح؛ وذلك لأنَّ (يغضب) معطوف على (الشيء)، وليس (الشيء) بمصدر ظاهر، ثمَّ إنَّه إذا عُطِف صار في موضع جرٍّ بـ(اللام)، و(اللام) في صلة (قؤول)، فيصير التقدير على هذا: ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس ينفعني ولغضب صاحبي، والجمع بين (الغضب) و(القول) متعذِّر؛ لأنَّ (الغضب) لا يُقال.

ولهذا رأى أصحاب هذا القول أنَّ هناك شيئاً محذوفاً هو الذي يقع عليه القول، وهو سبب الغضب، فحُذِف لدلالة الكلام عليه، وعلى هذا يكون التقدير: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي وللقول الذي يوجب غضب صاحبي[٦] أو لقول غضب صاحبي بقؤول[٧].

الثاني: أنَّه منصوب بعد واو المعية في جواب النفي الذي هو: (وما أنا)، فيكون التقدير: لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وهذا قول الأخفش الأصغر الذي أجاب به عن سؤال تلميذه النحاس، وبه قال تلميذه أيضاً[٨].

والأقرب الثاني، وذلك لأمرين:

أحدهما: بعده عن التكلُّف والتأويل اللذين لا داعي لهما.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٩-٢٠.
(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٤٠.
(٣) انظر: التعليقة ٢/١٦٣، وكتاب الشعر ٤٢٧.
(٤) انظر: شرح الكتاب للرماني ٤/١٧٢٥.
(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ٤٠٠، والنكت ١/٧١٩.
(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٤٠.
(٧) انظر: التعليقة ٢/١٦٣، وكتاب الشعر ٤٢٧.
(٨) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٢.

وثانيهما: أنَّ تقدير (القول) في القول الأوَّل إمَّا أن يكون من باب إضافة المصدر إلى المفعول أو من باب إضافة الشيء إلى الشيء للملابسة، وهما فاسدان.

أمَّا الأوَّل، فإنَّه يلزم منه ما فرَّ منه، وهو وقوع (الغضب) مقولاً.

وأمَّا الثاني، فلأنَّ لفظة (منه) في البيت تدفعه؛ فإضافة الملابسة مغنية عن ذكر (منه)، فمعنى الملابسة في هذا: قول يصدر ويتولَّد عنه غضب صاحبي، فلا حاجة إلى ذكر (منه)، كما أنَّك لو قلت: (سمعتك يوم دخلت)، فإنَّ الإضافة مصحَّحة لكون (الدخول) في اليوم، فلا داعي إلى قول: يوم دخلت فيه(١).

الأوجه الإعرابية في (نرمي) في بيت ذي الرُّمَّة

قال سيبويه في باب (أو): "وقال ذو الرُّمَة:

حَـــرَاجِيجُ لَا تَنْفَـــكُّ إِلَّا مُنَاخَـــةً ∴ عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا(٢)

فإن شئت كان على لا تَنْفَكُّ نرمي بها، أو على الابتداء"(٣).

قال أبو جعفر: "وسألت عليّاً، قال: "لك أن تجعله –يعني (نرمي)– معطوفاً، ولك أن تقطعه، ولك أن تُقَدِّره بمعنى (إلا أنْ)، ويُسَكَّن في موضع النصب كما قال:

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٥٧٢/٨.

(٢) بيت من الطويل، وهو له في ديوانه ١٤١٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤٢/٣، وشرح الكتاب للرماني ١٧٣١/٤، والنكت ٧٢٢/١، وتنقيح الألباب ١٨٦/ب.

الحراجيج: جمع حرجوج، وهي الطوال. الخسف: الإذلال، والخسف –أيضاً– المبيت على غير علف. انظر: تحصيل عين الذهب ٤٠١.

(٣) بولاق ٤٢٨/١، وهارون ٤٨/٣.

كَأَنَّ أَيْدِيهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ[1]"[2].

- **المناقشــة**:

ذكر الأخفش الأصغر في جواب سؤال تلميذه النحاس عن إعراب (نرمي) ثلاثة أوجه، اثنين منهما ذكرهما سيبويه وغيره من شرَّاح الكتاب[3]، والثالث لم أقف عليه عند غيره من المتقدِّمين.

أمَّا الوجهان اللذان أشار إليهما سيبويه وغيره من الشرَّاح، فهما:

أوَّلاً: أن يكون (نرمي) مرفوعاً بالعطف على ما قبله، ولهم في المعطوف عليه رأيان:

أحـدهما: خبر (تنفكُّ)، وهو (على الخسف)، وهو رأي السيرافي[4] والأعلم[5]، وظاهر كلام سيبويه.

والآخر: الحال، وهو (مناخة)، وهو رأي الرمَّاني[6] وابن خروف[7].

ثانياً: أن يكون (نرمي) مرفوعاً على القطع، والمبتدأ محذوف، والتقدير: أو نحن نرمي بها بلداً قفراً.

---

(١) بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٩، والكامل ٩٠٩/٢، والتفسير البسيط ١٧٥/١٥، والخزانة ٣٤٧/٨-٣٤٨، والتاج (قرق) ٣٣٧/٢٦.

القاع القَرِق: المكان المستوي. اللسان (قرق) ٣٢١/١٠، والتاج (قرق) ٣٣٧/٢٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٧٩٨/٢، وانظر: الخزانة ٢٥٥/٩.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٥/٣، وشرح الكتاب للرماني ١٧٣١/٤، والنكت ٧٢٢/١، وتنقيح الألباب ١٨٦/ب.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٥/٣.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ٤٠١، والنكت ٧٢٢/١.

(٦) انظر: شرح الكتاب للرماني ١٧٣١/٤.

(٧) انظر: تنقيح الألباب ١٨٦/ب.

وأمَّا الوجه الذي انفرد بذكره، فهو أن يكون (نرمي) منصوباً بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن)، وسُكِّنت ياؤه ضرورة كما سُكِّنت في قول رؤبة:

كَـــأَنَّ أَيْـــدِيهُنَّ بِالقَـــاعِ القَـــرِقْ

وهذا الوجه الذي ذكره الأخفش الأصغر حسن، لا سيما أنَّ إسكان الياء في حال النصب من الضرائر الحسنة[١]، قال ابن جني: "قال أبو العباس: إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات، حتى إنَّه لو جاء به في النثر لكان جائزاً، وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها"[٢]، بل إنَّ الفراء عدَّه لغة كما نُقِل عنه[٣].

توجيه رفع (يَقْصِدُ) في بيت عبد الرحمن بن أمِّ الحكم

قال سيبويه في باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخِر من الأوَّل الذي عَمِل فيه (أنْ): "وممَّا جاء منقطعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أمِّ الحكم:

عَلَـى الحَكَـمِ المَـأْتِيِّ يَوْمـاً إِذَا قَضَـى ∴ قَضِـيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُـورَ وَيَقْصِـدُ[٤]"[٥]

قال أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: (وَيَقْصِدُ) مقطوع من الأوَّل، وهو في معنى الأمر، وإن كان مضارعاً، كما تقول: (يقوم زيد) فهو خبر، وفيه معنى الأمر"[٦].

---

(١) انظر: ضرائر الشعر ٩٣.
(٢) انظر: المحتسب ٣٤٣/٢.
(٣) انظر: عبث الوليد ١٤٥.
(٤) بيت من الطويل، وهو لعبد الرحمن بن أمِّ الحكم في شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٩/٣، وشرح الكتاب للرماني ١٧٤٤/٤، والنكت ٧٢٦/١، ولعبد الرحمن بن الحكم في تحصيل عين الذهب ٤٠٥، وتنقيح الألباب ١٨٧/ب، ولأبي اللحام التغلبي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣١/٢، والخزانة ٥٥٧/٨.
(٥) بولاق ٤٣١/١، وهارون ٥٦/٣.
(٦) الخزانة ٥٥٥/٨.

- **المناقشـــة**:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ حروف العطف إنَّما تعطف ما بعدها على ما قبلها إن دخل في معنى الأوَّل، فإنْ لم يدخل في معناه رُفِع على الاستئناف.

ثمَّ ساق – رحمة الله عليه– جملة من الأمثلة والشواهد على ما قُطِع ممَّا نصبته (أنْ) ولم يدخل في معناه، ومن ذلك قول عبد الرحمن بن أمِّ الحكم:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْماً إِذَا قَضَى ∴ قَضِـيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُـورَ وَيَقْصِـدُ

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن توجيه رفع (يقصدُ) في هذا البيت، فأجابه بأنَّ هذا ممَّا لم يُحْمَل على أوَّل الكلام، بل قُطِع ورُفِع على الاستئناف، وصار ممَّا جاء على لفظ الخبر وفيه معنى الأمر، فكأنَّ المراد: وليقصدْ أو ينبغي له أن يقصد، كما تقول: (يقومُ زيدٌ)، فهو خبر، وفيه معنى الأمر، فكأنَّه قال: ليقمْ زيدٌ.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[1]؛ أي: ينبغي لهنَّ أن يرضعن أولادهنَّ[2].

وما ذكره الأخفش الأصغر في جوابه يتوافق مع ما ذكره النحاس وجماعة من شرَّاح الكتاب وأبياته، إلا أنَّ بعضهم نبَّه –أيضاً– إلى أنَّ العطف على (أن لا يجورَ) غير مستقيم؛ لأنَّ غرض الشاعر أن ينفي (الجور) ويثبت (القصد)؛ ليحصل المدح، وإذا أشرك بينه وبين (الجور) حلَّ في النفي، فيصير نافياً لـ(الجور) ونافياً لـ(القصد)، فلا يحصل المراد وينتقض المعنى[3].

---

(١) البقرة ٢٣٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٥٢/٣، والنكت ٧٢٦/١–٧٢٧.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥٢/٣، والتعليقة ١٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣١/٢–١٣٢، وشرح الكتاب للرماني ١٧٤٤/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٠٥، والنكت ٧٢٦/١–٧٢٧، وتنقيح الألباب ١٨٧/ب.

حكم دخول (إنَّ) الناسخة على (مَن) الشرطية

قال سيبويه في باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجَازى بها بمنزلة (الذي): "وذلك قولك: (إنَّ مَنْ يأتيني آتيه) .... وقد جاء في الشعر (إنَّ مَنْ يأتني آتِه)، قال الأعشى:

إنَّ مَـنْ لَامَ فِـي بَنِـي بِنْـتِ حَسَّـا ∴ نَ أَلُمْـهُ وَأَعْصِـهِ فِـي الخُطُوبِ[(١)][(٢)]

قال أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: يُقَدَّر هذا كلُّه على حذف الهاء على الاضطرار"[(٣)].

- **المناقشـة**:

سؤال النحاس شيخه الأخفش الأصغر يدور حول دخول (إنَّ) الناسخة على (مَنْ) الشرطية في بيت الأعشى، وللنحويين في حكم دخول النواسخ على أسماء الشرط قولان:

الأوَّل: الجواز، حكاه المبرد وغيره عن أبي أسحاق الزيادي[(٤)].

وممَّا يستدلُّ به بيت الأعشى السابق، فقد دخلت (إنَّ) على (مَنْ) الشرطية التي بان أثر عملها – وهو الجزم– في جواب الشرط (أَلُمْهُ) وما عُطِف عليه.

الثانـي: المنع، وهو قول سيبويه، وعليه الأخفش الأصغر وتلميذه النحاس وغيرهما من شرَّاح الكتاب وأبياته[(٥)]، ويجب عندهم جعل (مَنْ) و(مَا) و(أيّ) موصولة لا شرطيَّة.

---

(١) بيت من الخفيف، وهو له في ديوانه ٣٣٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/٧٥، وشرح الكتاب للرماني ٤/١٧٧٤، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، والخزانة ٥/٤٢٠-٤٢٢.

(٢) بولاق ١/٤٣٩، وهارون ٣/٧٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٢/٨٠٩.

(٤) انظر: النكت ١/٧٣٧، وحواشي كتاب سيبويه ٢/٨٠٩.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٢٧٢، والتعليقة ٢/١٨١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٧٥، وشرح الكتاب للرماني ٤/١٧٧٣، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، والنكت١/٧٣٧، وتنقيح الألباب ١٩٠/ب، وحواشي كتاب سيبويه ٢/٨٠٩.

وممَّا ذكروه أنَّ الاسم الذي يُجَازى به إذا دخل عليه ما ينصبه أو يرفعه لم يجاز به وبطل عمله، قال سيبويه: "وإنَّما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنَّك أعملت (كان) و(إنَّ)، ولم يسغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلَّقة لا تُعْمِلها في شيء، فلمَّا أعملتهنَّ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه"(١).

وأمَّا بيت الأعشى؛ فقد رأوا أنَّه محمول على حذف الهاء من (إنَّ) على سبيل الاضطرار(٢) – كما ذكر الأخفش الأصغر في جوابه– وهم لا يمنعون الجزاء بـ(مَنْ) ونحوها إذا شُغِلت العوامل الداخلة عليها بشيء، قال السيرافي: "فإذا شُغِلت هذه العوامل بشيء، فصار الموضع بعده موضعاً يقع فيه المبتدأ جاز أن يقع (مَنْ) و(ما) و(أي) للمجازاة نحو قولك: (إنَّه مَنْ يأتني آتِه) و(كنتُ مَنْ يأتني آتِه) و(كان مَنْ يأتِه يعطِه) إذا أضمرت فيه اسماً جرى ذكره، وكذلك إن جُعِل فيه ضمير الأمر والشأن، كقولك: (كان مَنْ يأتِ زيداً يكرمْه)"(٣).

والقول بالمنع أولى وأظهر، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ هذه الأدوات لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها.

والآخر: أنَّها محمولة على (إنْ) في المجازاة، فكما لا يجوز نحو: (إنَّ إنْ تأتنا نكرمْك) كذلك لا يجوز هذا فيما حُمِلَ عليها(٤).

---

(١) بولاق ٤٣٩/١، وهارون ٧١/٣-٧٢.

(٢) بولاق ٤٣٩/١، وهارون ٧٣/٣، والتعليقة ٧٩/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٤١٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٢/٣.

(٤) انظر: شرح الكتاب للرماني ١٧٧٣/٤، وتنقيح الألباب ١٩٠/ب، وحواشي كتاب سيبويه ٨٠٩/٢.

إعمال (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة في الاسم الظاهر

قال سيبويه في باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجَازى بها بمنزلة (الذي): "وقال الشاعر الأعشى:

فِـي فِتْيَـةٍ كَسُـيُوفِ الهِنْـدِ قَـدْ عَلِمُـوا ∴ أَنْ هَالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَحْفَـى وَيَنْتَعِلُ[(١)]

فهذا يريد معنى (الهاء)"[(٢)].

قال أبو جعفر: "سألت أبا الحسن عنه، فقال: هذا في هذا أحسن؛ لأنَّه لما خفَّف (أنَّ) حسُنَ أن يليها الفعل والمبتدأ، ويجوز أن ينصِب ويُشَبِّهها بالأفعال المحذوفة، كما قرأ أهل المدينة: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾[(٣)]"[(٤)].

- **المناقشـة**:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّه يجوز أن تقول: (قد علمتُ أنْ من يأتني آته)، فتُعمِل (مَنْ) الشرطية فيما بعدها من قبل انشغال الناسخ بضمير الشأن، وذكر أنَّ (أنَّ) إذا خُفِّفت لا تجيء إلا على ذلك، ثمَّ ذهب يستدلُّ على ما ذكره، وممّا استدلَّ به قول الأعشى:

---

(١) بيت من البسيط، وهو له في ديوانه ٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٧٢/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٩/٢-٧٠، وشرح الكتاب للرماني ١٧٧٦/٤، وتحصيل عين الذهب ٢٨٧، ٤١٥.

(٢) بولاق ٤٤٠/١، وهارون ٧٤/٣.

(٣) هود ١١١. وهي قراءة نافع وابن كثير وشعبة عن عاصم، وقرأ بقية السبعة بتشديد (إنَّ). انظر: السبعة ٣٣٩، والحجَّة للقرَّاء السبعة ٣٨٠/٤-٣٨١، وحجَّة القراءات ٣٥٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٨١٠/٢.

فِـي فِتْيَـةٍ كَسُيُوفِ الهِنْـدِ قَدْ عَلِمُوا ∴ أَنْ هَالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَحْفَـى وَيَنْتَعِـلُ

حيث إنَّ اسم (أنْ) ضمير الشأن.

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن إضمار (الهاء) مع (أنْ) في بيت الأعشى فذكر أنَّ إضمار (الهاء) معها أحسن، ولعلَّه يقصد أنَّه أحسن من إضمارها مع (إنِّ) في قول الأعشى السابق:

إِنَّ مَــنْ لَامَ فِــي بَنِــي بِنْــتِ حَسَّــا ∴ نَ أَلْمَــهُ وَأَعْصِــهِ فِــي الخُطُــوبِ

بناء على سؤال النحاس السابق في الباب نفسه(١).

وسبب الأحسنية في ذلك عائد إلى أنَّ (أنَّ) وما دخلت عليه دائماً تكون في صلة شيء قبلها، ولا يُبْتَدَأ بها، وليس الاسم بعدها في موضع مبتدأ فتُحذَف، ألا ترى أنَّك لو أسقطت (أنْ) في بيت الأعشى السابق لم يحسن أن تقول: قد علموا هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل، وليست كذلك (إنَّ)، يقول السيرافي: "(أنَّ) المفتوحة المشددة إذا خُفِّفَت ووليها ما يقوم بنفسه من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، أو نحو ذلك، فإنَّ اسمها محذوف، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في (أنَّ) كما فعلوا ذلك في (كأنَّ)، وليست بمنزلة (إنِّ) المكسورة و(لكنَّ) المشددة؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة و(لكنَّ) يدخلان على المبتدأ فينصبانه، ولا يغيَّران معنى المبتدأ، فإذا خُفِضت أو أُبْطِل عملها صار الاسم بعدهما مرفوعاً بالابتداء ولا يحتاج فيهما إلى تقدير اسم لهما محذوف ... وليست (أنَّ) المفتوحة كذلك؛ لأنَّها في صلة شيء قبلها، ولا يُبْتَدأ بها، وليس الاسم بعدها في موضع مبتدأ، فتسقط هي في التقدير"(٢).

---

(١) إذ نقل محقق الحواشي هاتين الحاشيتين من طرة صفحة واحدة. انظر: حواشي كتاب سيبويه حاشية (٢) ٨٠٩/٢، وحاشية (٢) ٨١٠/٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٧/٢.

وعلى تقدير إضمار (الهاء) معها في بيت الأعشى يكون (هالك) خبر مقدَّم، و(كلٌّ من يحفى) مبتدأ، والجملة الاسمية خبر (أنْ) المخفَّفة.

وقد أشار الأخفش الأصغر في جوابه إلى أنَّه يجوز إعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة في الظاهر، واستدلَّ على ذلك بأمرين:

أحدهما: تشبيهها بالأفعال التي حُذِفت بعض حروفها وبقي عملها، كقولك: (لم يك زيدٌ منطلقاً) وقولك: (لم أنل شيئاً) (١).

الثاني: حملها على أختها (إنَّ)، وهي أمُّ الباب؛ إذ جاز فيها الإعمال مع تخفيفها، كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾.

والذي عليه سيبويه وشرَّاح الكتاب إعمالها إذا خُفِّفت في ضمير الشأن(٢)، وقد أجازه بعض المتأخرين مستدلِّين على ذلك بوروده في الشعر، والجمهور يعدُّون ذلك من قبيل الضرورة(٣).

وما استدلَّ به الأخفش الأصغر وجيهٌ، والذي يظهر جواز إعمالها في الظاهر إذا لم يسع جعل اسمها ضمير الشأن، وذلك في نحو قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ∴ فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(٤)

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٢.

(٢) بولاق ٢٨/١، وهارون ٧٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٢، وشرح الكتاب للرماني ١٠٩٢/٣، والنكت ٥١٥/١-٥١٦، وتحصيل عين الذهب ٢٨٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧٥/٨-٧٦، وشرح الكافية للرضي ٧٢/٣-٧٣، والارتشاف ١٢٧٥/٣، والهمع ٤٥٣/١-٤٥٥.

(٤) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٢، والإنصاف ٢٠٥/١، وشرح المفصل ٧١/٨، والمقاصد النحوية ٨٩/٢، والخزانة ٤٢٦/٥.

وقول بعضهم: (أظنُّ أنْك قائم) و(أحسب أنّه ذاهب)[١].

ثـمَّ إنَّ الأخفش الأصـغر إن كـان يقصـد فـي حديثـه عـن إعمالهـا فـي الظـاهر الإعمال بشكل عامٍّ، فهذا محلُّ خلاف كما تقدَّم، وإن كان يقصد بذلك إعمالها في بيت الأعشى، فهذا مشكل.

وسبب الإشكال أنَّ إعمالها في الظاهر يلزم منه تقدُّم خبرها على اسمها، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور، وذلك ممتنع كما نصَّ عليه النحويون[٢].

موضع (أنَّ) ومعموليها بعد حذف الجارِّ

قال سيبويه في باب آخر من أبواب (أنَّ): "ولو قال إنسان إنَّ (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنَّه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجارِّ، كما حذفوا في (رُبَّ) في قولهم:

وَبَلَـــــدٍ تَحْسَـــــبُهُ مَكْسُـــــوحا[٣]

لكان قولاً قويّاً"[٤].

قال أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: أبو العباس يغلِّطه في هذا؛ لأنَّك إذا حذفت الحرف نَصَبَ الفعلُ، فصار موضع (أنَّ) موضع نصب، وليس كذا (وبلدٍ)؛ لأنَّ (الواو) فيه بدل من (رُبَّ)"[٥].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٠٥/١، وشرح المفصل ٧٥/٨.

(٢) انظر: شرح الكتاب للرماني ١٠٨٦/٣، والارتشاف ١٢٤٤/٣، والتصريح ٢١/٢.

(٣) بيت من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٦/٢، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٦/٣، وشرح الكتاب للرماني ١٨٩١/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣.
مكسوح: مكنوس، أراد أنَّه خال مقفر. شرح أبيات سيبويه ١٣٦/٢، تحصيل عين الذهب ٤٣٣.

(٤) بولاق ٤٦٥/١، وهارون ١٢٨/٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ٨٥١/٢.

- **المناقشــة**:

اختلف النحويون في موضع (أنَّ) و(أنْ) إذا تقدَّمت وقبلها حرفُ جرٍّ مقدَّر على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنَّها في موضع نصب، وهو قول الخليل[١] والمبرد[٢] والأخفش الأصغر[٣] والقرطبي[٤]، وظاهر كلام سيبويه[٥].

الثاني: أنَّها في موضع جرٍّ، وهو قول الكسائي[٦] والسيرافي[٧] والأعلم[٨].

الثالث: جواز الوجهين، وهو قول الزجاج[٩] والرماني[١٠] وابن خروف[١١].

وقد قوَّى سيبويه القول الثاني، واستدلَّ له بأنَّه لمَّا كثر في الكلام استعمال (أنَّ) جاز فيه حذف الجارِّ، كما حُذِف (رُبَّ) مع بقاء عمله.

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن استدلال سيبويه هذا، فاكتفى في جوابه بنقل رأي شيخه المبرد، ولم يُبِن عن رأيه، وكأنَّه بهذا يرتضي ما قاله.

---

(١) انظر: بولاق ٤٦٥/١، وهارون ١٢٧/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٥٠/٢، وحواشي كتاب سيبويه ٨٥١/٢.

(٤) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٨-١٨٩.

(٥) انظر: بولاق ٤٦٥/١، وهارون ١٢٧/٣.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٦/٣، والنكت ٧٦٩/٢، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٢١٧.

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٦/٣-٣٤٧.

(٨) انظر: النكت ٧٦٩/٢.

(٩) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٦/٣، والنكت ٧٦٩/٢.

(١٠) انظر: شرح الكتاب للرماني ١٨٩١/٤.

(١١) انظر: تنقيح الألباب (ت: بديري) ٢١٧.

وممَّا ذكره أنَّ المبرد لم يرتض استدلال سيبويه، ويُغلِّطه فيه؛ وذلك لأنَّ (الواو) في (وبلدٍ) بدلٌ من (رُبَّ) ونائبة منابها، فلذلك جُرَّ ما بعدها مع حذف (رُبَّ)، فالبدل يأخذ حكم المبدل منه، وليس الأمر كذلك مع (أنَّ)، فإنَّه إذا حُذِف الجارُّ نَصَبَ الفعلُ (أنَّ) وما دخلت عليه، وليس هناك ما ينوب عن الجارِّ حتى يبقى عمله(١).

وما ذكره المبرد ليس بملزم لسيبويه، لأنَّ سيبويه وغيره من البصريين يرون أنَّ الجرَّ في نحو:

وَبَلَـــــدٍ تَحْسَـــــبُهُ مَكْسُـــــوحا

بـ(رُبَّ) المقدَّرة، لا بـ(الواو)؛ إذ (الواو) عندهم عاطفة، والعاطفة لا تعمل شيئاً، لأنَّها غير مختصَّة، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصّاً.

والمبرد في ردِّه هذا يوافق رأي الكوفيين الذين يرون أنَّ الجرَّ بـ(الواو) نفسها، لا بـ(رُبَّ) المقدَّرة(٢).

وممَّا يقوي استدلال سيبويه – أيضاً– أنَّ (رُبَّ) جرَّت مقدَّرة ولم تُسْبَق بـ(الواو)، وذلك في قول جميل:

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِـــي طَلَلِـــهْ ∴ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ(٣)

---

(١) انظر: المقتضب ٣٤٧/٢–٣٤٨، وحواشي كتاب سيبويه ٨٥١/٢.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٣٧٦/١–٣٨١، والارتشاف ١٧٦/٤، وائتلاف النصرة ١٤٥–١٤٦، والهمع ٣٨٢/٢–٣٨٤.

(٣) بيت من الخفيف، وهو لجميل بن معمر في ديوانه ٥٢، الصحاح (جلل) ١٦٥٩/٤، والتصريح ٩١/٣، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٢، والخزانة ٢٠/١٠.

الرسم: ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار، كالرماد ونحوه. الطلل: ما شخص من آثار الدار، من جَلَلِه: من عِظَمِه، أو من أجله. انظر المقاصد النحوية ٤٩٠/٢.

ولعل الأقرب ممَّا تقدَّم أنَّ (أنَّ) وما دخلت عليه في موضع نصب؛ وذلك لأنَّ بقاء الجرِّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل(١).

علَّة كسر همزة (إنما) في بيت كُثيِّر

قال سيبويه في باب (إنَّما) و(أنَّما): "وقال كُثَيِّر:

أَرَانِـــي – وَلَا كُفْـــرَانَ للهِ– إِنَّمَـــا ∴ أُوَاخِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ كُـلَّ بَخِيـلِ(٢)

لأنَّه لو قال: (أنَّي) ههنا كان غير جائز لما ذكرنا، فـ(إنَّما) ههنا بمنزلتها في قولك: (زيد إنَّما يُواخِي كلَّ بخيل)، وهو كلام مبتدأ، و(إنَّما) في موضع خبره، كما أنَّك إذا قلت: (كان زيد أبوه منطلق)، فهو مبتدأ، وهو في موضع خبره"(٣).

قال أبو جعفر: "سألت أبا الحسن عنه، فلم يُجِز إلا (إنَّما) مكسورة؛ لأنَّ (إنَّ) لو وقعت ههنا كانت مكسورة، وذلك أنَّ (رأى) قد تعدَّت إلى المفعول الأوَّل، وجئتَ بجملة بعده فابتدأتها، وصارت في موضع الخبر، كما تقول: (أرى زيداً صاحبُه كلُّ بخيل)"(٤).

- **المناقشـــة**:

بيَّن سيبويه في هذا الباب أنَّ (أنَّما) بمنزلة (أنَّ) في الموضع الذي تُفْتَحُ فيه، وذلك لأنَّ الموقع فيهما واحد من حيث العامل اللفظي، فهما مع ما بعدهما بمنزلة المصدر.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٥٠/٢.

(٢) بيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر في ديوانه ٥٠٨، والتعليقة ٢٤٤/٢، وشرح الكتاب للرماني ١٨٩٧/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٣٤، والنكت ٧٧٢/٢.

(٣) بولاق ٤٦٦/١، وهارون ١٣١/٣.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٨٥٤/٢.

ثمَّ أشار إلى جملة من الأمثلة والشواهد التي تُفْتَح همزة (أنَّما) في بعضها، وتُكسَر في بعضها الآخر، ومن ذلك قول كُثَيِّر:

أَرَانِـــي – وَلَا كُفْـــرَانَ للهِ– إِنَّمَـــا ∴ أُوَاخِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ كُـلَّ بَخِيـلِ

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن علَّة كسرها في هذا البيت، فأجاب بأنَّ ذلك راجع إلى أنَّك لو أوقعت (إنَّ) موقع (إنَّما) لم تكن إلا مكسورة، وإنَّما كان ذلك لأنَّ (أرى) ههنا تطلب مفعولين؛ لأنَّها بمعنى (أعلم) و(أجد)، و(إنَّما) وما بعدها وقعت موقع الجملة النائبة مناب المفعول الثاني لـ(أرى)، فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع موضع الخبر، كما تقول: (أرى زيداً صاحبُه كلُّ بخيل).

وما ذكره الأخفش الأصغر في جوابه يتَّفِق مع ما ذكره النحاس وغيره من شرَّاح الكتاب وأبياته[1].

وبقي علَّة أخرى –أيضاً– تجدر الإشارة إليها، وهي أنَّه لم يجز فتح همزة (إنَّما) ههنا، وإن كانت مع ما بعدها في موضع اسم منصوب؛ لفساد المعنى، فإنَّك لو فتحت همزتها لكانت مع ما بعدها بمنزلة المصدر، والمصدر لا يكون خبراً لياء المتكلم، ألا ترى أنَّك لا تقول: (أرى زيداً خروجَه) و(أرى زيداً سبقَه)[2].

حقيقة (حقٌّ) وحكم فتح همزة (أنَّ) بعدها في بيت الأسود بن يعفر

قال سيبويه في باب من أبواب (أنَّ) تكون (أنَّ) فيه مبنيَّة على ما قبلها: "زعم يونس أنَّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يَعْفُر:

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٢، والتعليقة ٢/٢٤٤، وشرح الكتاب للرماني ٤/١٨٩٧، وتحصيل عين الذهب٤٣٤، والنكت ٢/٧٧٢، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٢٢٠.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥٠، والتعليقة ٢/٢٤٤، وشرح الكتاب للرماني ٤/١٨٩٧.

أَحَقّـاً بَنِـي أَبْنَـاءِ سَـلْمَى بـنِ جَنْـدَلٍ ∴ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ[1]

فزعم الخليل: أنَّ (التَّهدُّد) ههنا بمنزلة (الرحيل بعد غدٍ)، وأنَّ (أنَّ) بمنزلته، وموضعه كموضعه"[2].

قال أبو جعفر: "هو كلام مشكل، وسألت عنه أبا الحسن، فقال: لأنَّك تقول: (أحقّاً أنْ تَتَهَدَّدُوا)، وكذا: (أحقّاً أنَّك منطلق)، قال: فـ(حقٌّ) عنده ظرف، كأنَّه قال: (أفي حقٍّ انطلاقك)، قال: وحقيقته ([أزمنُ][3] حقٍّ أنَّك منطلق)، مثل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[4]"[5].

- **المناقشـــة**:

ذكر سيبويه أنَّه يجب فتح همزة (أنَّ) إذا تقدَّمها (حقٌّ) و(أكبر ظنِّك) و(جهد رأيك) سواء أكان ذلك خبراً أم إنشاءً.

وقد سأل الخليلَ عن الذي منعهم أن يقولوا: (أحقّاً إنَّك ذاهب) فأجابه بأنَّ هذا ليس من مواضع (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يُبتَدَأ بها في كلِّ موضع، ألا ترى أنَّك لو كسرتها لكان التقدير: (إنَّك ذاهبٌ حقّاً)، ثمَّ تقدِّمه، ومحال أن يعمل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها؛ لأنَّ لها صدر الكلام.

---

(١) بيت من الطويل، وهو له في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٧٠-٧١، وفرحة الأديب ١٩٧، وتحصيل عين الذهب ٤٣٥، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٢٢٥.

(٢) بولاق ١/٤٦٨، وهارون ٣/١٣٥-١٣٦.

(٣) في حواشي كتاب سيبويه ٢/٨٦٠-٨٦١: (أنَّ من)، والتصويب من الخزانة ١/٤٠٢.

(٤) يوسف ٨٢.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ٢/٨٦٠-٨٦١، وانظر: الخزانة ١/٤٠٢.

ولهذا لما امتنع ذلك حملوها على الفتح وصارت (أنَّ) مبنيَّة على ما قبلها كما يُبْنى (الرحيل) على (غدٍ) إذا قلت: (غداً الرحيل).

ثمَّ استدلَّ على ذلك ببيت الأسود:

أَحَقّـاً بَنِـي أَبْنَـاءِ سَـلْمَى بـنِ جَنْـدَلٍ ∴ تَهَـدُّدُكُمْ إِيَّـايَ وَسْـطَ المَجَـالِسِ

حيث زعم الخليل أنَّ (التهدُّد) بمنزلة (الرحيل) بعد (غدٍ)، وأنَّ (أنَّ) بمنزلته، وموضعه كموضعه.

وقد استشكل النحاس كلام الخليل في البيت؛ ولذا سأل عنه شيخه الأخفش الأصغر فأجابه بأنَّ (التهدُّد) هنا مبنيٌّ على (أحقّاً)، وهو مصدر صريح، فكذلك ما حلَّ محلَّه من المصدر المؤول يكون مبنيّاً عليه أيضاً؛ لأنَّه يمكنك أن تقول: (أحقّاً أن تتهدَّدوا)، ولذا فُتِحت همزة (أنَّ) فيه وفيما شابهه من نحو: (أحقّاً أنَّك منطلق).

ثمَّ أشار الأخفش الأصغر إلى حقيقة (حقّ) وإعرابه، وفي ذلك قولان للنحويين:

الأوَّل: أنَّه ظرف، وأنَّ (أنَّ) ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وهو قول سيبويه وجماعة من شرَّاح الكتاب وأبياته، كالزجاج[١] والسيرافي[٢] والفارسي[٣] وابن السيرافي[٤] والقرطبي[٥] والأعلم[٦] وابن خروف[٧]، وهو ظاهر كلام الأخفش الأصغر.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٨٦١/٢.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٩/٣.

(٣) انظر: المسائل العضديات ١٩٥.

(٤) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧١/٢.

(٥) انظر: شرح عيون كتاب سيبويه ١٩٠.

(٦) انظر: تحصيل عين الذهب ٤٣٥، والنكت ٧٧٦/٢.

(٧) انظر: تنقيح الألباب (ت: بديري) ٢٢٥.

وحقيقته على هذا القول -كما ذكر الأخفش الأصغر- (أفي زمن حقٍّ)، ثمَّ حُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه كما في نحو:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ، فلمَّا حُذِفت (في) انتصب (حقٌّ) على الظرفيّة[١].

الثاني: أنَّه مصدر بدل من اللفظ بفعله -كأنَّك قلت: (أحقَّ حقّاً)- وأنَّ (أنَّ) ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية، وهذا القول حكاه الفارسي عن الجرمي تارة[٢] وعن بعض المتأخرين تارة أخرى[٣].

والذي يظهر أنَّ كلا القولين صحيح؛ لأنَّ الكلام يدلُّ عليهما مع صحَّتهما في التقدير، إلا أنَّ الأولى حمله على الظرفيَّة لأمور:

أولاً: ثبوت دخول (في) عليه في الكلام، وذلك في نحو قول الشاعر:

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ ∴ وَأَنَّكِ لَا خِلٌّ هَوَاكِ وَلَاخَمْرُ[٤]

ثانيًا: أنَّ ممَّا يدلُّ على تمكُّن معنى الظرفيَّة فيه أنَّهم جعلوا بعض الكلمات بمعناه، ففتحوا بعدها (أنَّ) كما فتحوها بعد (حقٍّ)، وذلك قولهم: (أمَا أنَّه واهب)، فالذين فتحوا (أنَّ) بعد (أمَا) جعلوها بمنزلة (حقٍّ)، فإذا كانوا إذا جعلوا غيرها بمعناه فتحوا (أنَّ) بعدها ففتحها بعد (حقٍّ) نفسه أجدر[٥].

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ٤٣٥، والنكت ٢/٧٧٦.

(٢) انظر: المسائل المنثورة ١٩٥-١٩٦، والخزانة ١/٤٠٣.

(٣) انظر: المسائل العضديات ١٩٥، وانظر: شرح الكتاب للرماني ٤/١٩١٢.

(٤) بيت من الطويل، وهو لفائد بن المنذر في الحماسة البصرية ٣/١٢٣٥، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٢، والتصريح ٢/٥٠٧.

(٥) انظر: المسائل العضديات ١٩٥.

ثالثـاً: أنَّهم قالوا: (غيرَ ذي شكٍّ أنَّك خارج)، فقولهم: (غير ذي شكٍّ) فيه دلالة على جواز نصب (حقٍّ) على الظرفية؛ فإنَّه إنَّما أجَاز تقديم (غير ذي شكٍّ) حَيْثُ كان بمنزلة (حقٍّ)، فلولا أنَّ (حقّاً) في معنى الظرف لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه؛ إذ العامل إذا كان معنى لم يتقدَّم عليه معموله، فلولا أنَّ (حقّاً) بمنزلة الظرف لما تقدَّم على العامل فيه، وهو معنى(١).

رابعًا: أنَّهم قالوا –أيضاً–: (أكبر ظنِّي أنَّك منطلق)، فإجراؤهم إيَّاه مجرى الظرف يدلُّ على أنَّ (حقّاً) قد أُجْرِي مجرى الظرف –أيضاً–؛ إذ كانا متقاربي المعنى(٢).

مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)

قال سيبويه في باب آخر من أبواب (إنَّ): "وأمَّا قول العرب في الجواب (إنَّه) فهو بمنزلة (أجل)، وإذا وصلت قلتَ: (إنَّ يا فتى)، وهي التي بمنزلة (أجل)، قال الشاعر:

بَكَــرَ العَــوَاذِلُ فِــي الصَّــبُو ∴ حِ يَلُمْنَنِــــــــي وَأَلُومُهُنَّــــــــهْ

وَيَقُلْــنَ شَــيْبٌ قَــدْ عَــلَا ∴ كَ وَقَــدْ كَبِــرْتَ فَقُلْــتُ: إِنَّــهْ(٣)"(٤)

قال أبو جعفر: "وفي نسخة أبي الحسن الأخفش بيت ليس عندي عن أبي إسحاق، وهو لابن الرُّقيَّات:

---

(١) انظر: الخزانة ٤٠٣/١.

(٢) انظر: الخزانة ٤٠٣/١.

(٣) بيتان من مجزوء الكامل، وهما لعبيد الله بن قيس الرُّقيات في ديوانه ٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٧/٢–٢٤٨، وتحصيل عين الذهب ٥٥٨، والخزانة ٢١٦/١١.

(٤) بولاق ٤٧٥/١، وهارون ١٥١/٣، ولم يُذْكَر البيتان في بعض النسخ، كنسخة ابن يبقى ١٣٠/ب، ونسخة الكندي ٧٩/أ، ونسخة السعدي ٩٤/أ.

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ∴ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

وفي النسخة: أي: فقلت: أجل.

وسألت عنه أبا الحسن، فقال: (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، و(الهاء) لبيان الحركة، وكانت خطباء قريش تَفْتَتِح خُطَبَها بـ(نَعَمْ)، وهذا الاختيار في قوله جل وعز ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (١)"(٢).

- **المناقشة**:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ من العرب من يستعمل (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) في الجواب، واستدلَّ على ذلك بقول ابن الرُّقيات:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ∴ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

وهذا البيت وقف عليه النحاس في نسخة شيخه الأخفش الأصغر، ولم يجده في نسخته التي أخذها عن الزجاج، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك.

وقد سأل شيخه عنه، فأجابه بأنَّ (إنَّ) فيه بمعنى (نَعَمْ)، وأنَّ هاء السكت جاءت؛ لتبيين حركة نون (إنَّ) في الوقف.

---

(١) طه ٦٣.

وهي قراءة السبعة سوى أبي عمرو وابن كثير وحفص عن عاصم، فأبو عمرو قرأ بتشديد نون (إنَّ) و(هذينِ) بالياء، وحفص عن عاصم قرأ بـ(إنْ) المخفَّفة من الثقيلة و(هذانِ) بالألف، وابن كثير قرأ بـ(إنْ) المخففة من الثقيلة و(هذانِّ) بالألف والنون المشدَّدة. انظر: السبعة ٤١٩، والحجَّة للقراء السبعة ٢٢٩/٥، وحجَّة القراءات ٤٥٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٨٦٩/٢-٨٧٠. وانظر: الخزانة ٢١٣/١١.

وما ذكره الأخفش الأصغر يتَّفق مع ما ذكره النحاس وغيره من شرَّاح الكتاب وأبياته[١].

ثمَّ أشار الأخفش الأصغر في جوابه إلى أمرين:

أحدهما: فيه تأكيد ثبوت مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) في الكلام، فقد ذكر أنَّ خطباء قريش كانت تفتتح خطبها بـ(نَعَمْ)، وذلك فيما رُوِي عن علي بن أبي طالب أنَّه قال: "لا أحصي كم سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول على منبره: "إنَّ الحمدُ للهِ نحمده ونستعينه، ثمَّ يقول: أنا أفصح قريش كلِّها، وأفصحها بعدي أَبَان بن سعيد بن العاص"[٢].

قال عُمَير بن المتوكِّل –معلِّقاً على ذلك–: "إعرابه عند أهل العربية والنحو (إنَّ الحمدَ للهِ) بالنصب، إلا أنَّ العرب تجعل (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)"[٣].

والآخر: أنَّ حمل قراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ على جعل (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) هو المختار عنده.

وتخريج هذه القراءة على هذا الوجه هو أيضاً مذهب شيخه المبرد[٤] وأبي إسحاق الزجاج[٥]، وحسَّنه تلميذه النحاس[٦].

ويُشْكِل على هذا التخريج دخول (اللام) على الخبر؛ إذ الأصل دخولها على المبتدأ.

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٣، ١٨٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢/٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٧/٢–٢٤٨، وشرح الكتاب للرماني ١٩٣٩/٤، وتحصيل عين الذهب ٥٥٨–٥٥٩، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٢٤٠–٢٤١، وحواشي كتاب سيبويه ٨٦٨/٢.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٨٧٠/٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٨٧٠/٢–٨٧١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣.

ويمكن أن يقال في هذا: إنَّ (اللام) وقعت موقعها، فهي داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: نَعَمْ، هذان لهما ساحران[١].

بقي الإشارة إلى أنَّ من النحويين من أنكر مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ورأى أنَّ (إنَّ) الواردة فيما تقدَّم هي المؤكِّدة[٢].

حكم قياس ما لم يُسْمَع من ألفاظ العدد المعدولة على ما سُمِع منها

قال سيبويه في باب (فُعَل) عند حديثه عن ألفاظ العدد المعدولة: "قال أبو عمرو: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[٣] صفة، كأنَّك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة. وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة بن جُؤَيَة:

وَلَكِنَّمَـــا أَهْلِـــي بِـــوَادٍ أَنِيسُـــهُ ∴ ذِئَـابٌ تَبَغَّـى النَّـاسَ مَثْنَـى وَمَوْحَـدُ[٤]"[٥]

قال أبو جعفر: "وسألت أبا الحسن، فقال: الذي جاء عنهم في هذا –أي: فلا يُقَاس– (مَوْحَدُ) و(مَثْنَى) و(ثُلَاثُ) و(رُبَاعُ) و(عُشَارُ)، وجاء (عُشَارُ) في شعر الكُمَيت:

فَلَـــمْ يَسْـــتَرِيثُوك حَتَّـــى رَمَيْـــ ∴ ـــتَ فَـــوْقَ الرِّجَـــالِ خِـــلَالاً عُشَـــارا[٦]

---

(١) وفي القراءة توجيهات أخرى. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢-٣٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٤-٤٧، والتبيان ٢/٨٩٥، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٥-٦٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/١٣٠، والارتشاف ٣/١٢٧١، والهمع ١/٤٥٠.

(٣) فاطر ١.

(٤) بيت من الطويل، وهو له في ديوان الهذليين ١/٢٣٦-٢٣٧، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٦٣، وشرح الكتاب للرماني ٤/٢٠٨٩، وتحصيل عين الذهب ٤٥٤، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٣١٦.

(٥) بولاق ٢/١٥، وهارون ٣/٢٢٥-٢٢٦.

(٦) بيت من المتقارب، وهو له في ديوانه ١٥٢، ومجاز القرآن ١/١١٦، وشرح المفصل ١/٦٢، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٠، والخزانة ١/١٧٠.

لم يستريثوك: لم يجدوك رائثاً، من الريث، وهو البطء. رميت: زِدْتَ. انظر: الخزانة ١/١٧١.

أي: خلالاً عشرة عشرة، وقد قيل: إنَّه يُقَاس عليه نظيره، فيقال: (خُماسُ) إلى (عُشَارَ)، وليس ذلك بصواب، إنَّما يُرجَع منه إلى ما سُمِع"[١].

- **المناقشـــة**:

ذكر سيبويه في هذا الباب أنَّ ما جاء معدولاً من العدد لا ينصرف، وإنَّما تُرِك صرفُه؛ لأنَّها صفات عُدِل بها عن (واحد واحد) و(اثنين اثنين) و(ثلاثة ثلاثة) ... إلخ.

وقد ذكر الأخفش الأصغر في جوابه عن سؤال تلميذه عن هذه الأعداد المعدولة أنَّ الذي جاء عن العرب منها (مَوْحدُ) و(مَثْنَى) و(ثُلَاثُ) و(رُباعُ) و(عُشَارُ)، واستدلَّ على مجيء الأخير بقول الكميت:

فَلَـــمْ يَسْـــتَرِيثُوك حَتَّـــى رَمَيْـــ ∴ ـــتَ فَـــوْقَ الرِّجَـــالِ خِـــلَالاً عُشَـــارا

في حين حكى بعض النحويين الإجماع على مجيء (مَفْعَل) و(فُعَال) من الواحد إلى الأربعة في كلام العرب[٢]، وذكر بعضهم ثبوتهما في الكلام في العشرة والخمسة فما دونها[٣].

ثمَّ أشار إلى مسألة فيها خلاف بين النحويين تتعلَّق بحكم قياس ما لم يُسْمَع على ما سُمِع من هذه الأعداد المعدولة، وخلاصة المذاهب في هذه المسألة ثلاثة:

الأوَّل: المنع مطلقاً، وذلك لأنَّ في القياس إحداث ألفاظ لم تتكلَّم بها العرب، وهو قول الأخفش الأصغر، وعليه جمهور البصريين[٤].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ٩٢٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٠٠/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/٢، والتصريح ٢٢٩/٤.

(٣) انظر: التسهيل ٢٢٢، والارتشاف ٨٧٤/٢، والهمع ٩٢/١.

(٤) انظر: الارتشاف ٨٧٤/٢، وتوضيح المقاصد ٢٧١/٢، والهمع ٩٢/١.

الثاني: الجواز مطلقاً، وذلك راجع إلى وضوح طريق القياس في أمثاله، وهو قول الكوفيين[١]، وعُزِي إلى المبرد[٢] والزجاج[٣].

الثالث: جواز القياس على ما سُمِع من (فُعَال) خاصَّة؛ لكثرته، وهو قول الزجاج[٤].

والذي يظهر أنَّ البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة، فقد حكاهما أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من (أُحَاد) إلى (عُشَار)، ولا التفات إلى قول من أنكر ذلك؛ فإنَّ من حفظ حجَّة على من لم يحفظ[٥].

منع صرف (ثمَانٍ) للضرورة

قال سيبويه في باب ما كان على مثال (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل): "وقد جعل بعض الشعراء (ثَمَانِيَ) بمنزلة (حَذَارِ)، حدَّثني أبو الخطاب أنَّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوَّن، قال:

يَحْـــدُو ثَمَـــانِيَ مُولَعـــاً بِلِقَاحِهَـــا ∴ حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَـاجِ[٦]"[٧]

---

(١) انظر: التسهيل ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٠، والارتشاف ٢/٨٧٤.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/١٠٠.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٩٢، والنكت ٢/٨٢٧، والتسهيل ٢٢٢.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٨٧٤، وتوضيح المقاصد ٢/٢٧١، والهمع ١/٩٢-٩٣.

(٦) بيت من الكامل، وهو لابن ميَّادة في ديوانه ٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٩٨، واللسان (ثمن) ١٣/٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٠، والخزانة ١/١٥٨.

يحدو: من الحدو، وهو سوق الإبل والغناء لها. الزيغة: الزوال والإسقاط. الإرتاج: إغلاق الرحم على ماء الفحل. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/١٩٩.

(٧) بولاق ٢/١٧، وهارون ٣/٢٣١.

قال أبو جعفر: "سألتُ عنه أبا الحسن، قال: هذا الأعرابي غَلِطَ، وتوهَّم أنَّ (ثمانيَ) جُمِع على الواحد، بمنزلة (حَذَارٍ) جمع (حِذْرِيَّةٍ)، وهي ما غَلُظَ من الأرض[١]، وتوهَّم – أيضاً– أنَّه من (الثُّمْنِ)"[٢].

- **المناقشـــة**:

بيَّن سيبويه في هذا الباب أنَّه قد ترد في العربية أسماء لفظها كلفظ صيغ منتهى الجموع، وهي مصروفة؛ لأنَّها منسوبة في الأصل، والألف فيه عوض من إحدى ياءي النسب، وذلك نحو: (يَمَانٍ) و(شَآمٍ) و(ثَمَانٍ).

ثمَّ أشار إلى أنَّه قد جاء منع صرف (ثَمَانٍ) في الشعر –وهو من الضرورة– في قول ابن ميَّادة:

يَحْـــدُو ثَمَـــانِيَ مُولَعـــاً بِلِقَاحِهَـــا ∴ حَتَّـــى هَمَمْـــنَ بِزَيْغَـــةِ الإِرْتَـــاجِ

وقد سأل النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن ذلك، فغلَّط الشاعر، وذكر أنَّه ظنَّ أنَّ الألف التي في (ثَمَانٍ) التي هي عوض من إحدى ياءي النسب –كما تقدَّم– ألفُ جمع؛ لمَّا رأى أوَّل الحرف مفتوحاً ورأى بعد الألف حرفين، كما أنَّ الأوَّل من (مَفَاعل) أو(حَذَارٍ) مفتوح وبعد الألف حرفان في كلٍّ منهما، فوَهِم أنَّ (ثَمَانِيَ) جمع (ثُمْن)، وهو الذي صيَّر السبعة ثمانية، فهو ثُمْنُها[٣].

---

(١) انظر: الصحاح (حذر) ٦٢٦/٢، واللسان (حذر) ١٧٦/٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٩٣٣/٢. وانظر: الخزانة ١٥٨/١.

(٣) انظر: اللسان (ثمن) ٨٠/١٣، والخزانة ١٥٨/١.

هذا ما ذكره الأخفش الأصغر في جوابه، وهو يتوافق مع ما ذكره جماعة من شرَّاح الكتاب وأبياته، إلا أنَّ بعضهم ذكر أنَّ الشاعر توهَّم مفردها (ثِمْنِيَة) كـ(حِذْرِيَة)، وبعضهم ذكر أنَّه توهَّم مفردها (ثَمْنَى)، كـ(مَلْهَى ومَلَاهٍ) و(أَرْطَى وأَرَاطٍ)[1].

وفي ضوء ما تقدَّم يجوز ترك صرف (ثمانٍ) للضرورة مع أنَّها اسم عدد، وليست جمعاً تشبيهاً لها بالجمع الذي على زنة (مفاعل).

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٧، والتعليقة ٥٦/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٨/٢-١٩٩، وشرح الكتاب للرماني ٢١٠٢/٤، وتحصيل عين الذهب ٤٥٥، والنكت ٨٣٠/٢-٨٣١، وتحصيل عين الذهب ٤٥٥، وتنقيح الألباب (ت: بديري) ٣٢١.

المبحث الثاني:

بواعث السؤالات ومسبِّباتها.

لا شكَّ أنَّ أعظم باعثٍ لطرح أيِّ سؤال من تلميذٍ يطلب العلم هو الرغبة في التعلُّم وإدراك المعرفة، لا سيَّما إذا كان المسؤول من المشايخ والعلماء الذين يُشَار إليهم بالبنان ويؤمُّهم الطلاب من أنحاء المعمورة.

هذا في ظنِّي هو الباعث العام، والذي أعنيه هنا هو تلك البواعث الخاصَّة التي دفعت النحاس لطرح مثل هذه الأسئلة بين يدي شيخه، وذلك من خلال سبر هذه السؤالات والنظر في أغوارها ومحاولة استنباط تلك الدوافع والبواعث منها.

ويمكن إجمال هذه البواعث والمسبِّبات في الأمور الآتية:

الأوَّل: توضيح مراد سيبويه.

قد ينتاب عبارة سيبويه شيء من الغموض والإبهام، فتحتاج إلى الشرح والتوضيح، فيلجأ النحاس لسؤال شيخه عن ذلك، ومن أمثلة ذلك:

- سؤال النحاس شيخه الأخفش الأصغر عن قول سيبويه في قول النابغة:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ∴ صِحَاحاً وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا

"وقد يجوز أن يُجَرَّ ويحملَه على (الردِّ)، ويؤنِّث؛ لأنَّه من الخيل"[(١)]، قال أبو جعفر: "وسألت أبا الحسن عنها، فقال: جعل (الهاء) تعود على (الردِّ)، فيجوز ما قال سيبويه، ويُؤَنِّث (الردَّ)؛ لأنَّه من (الخيل)، فكان ردُّها بعضها؛ لأنَّه مُلتبِس بها"[(٢)].

---

(١) بولاق ١/٣٠، وهارون ١/٦٣-٦٤.

(٢) لباب الألباب ٢٠٧. وانظر: حكم جرِّ (ولا مستنكر) في بيت النابغة الجعدي وتوجيهه.

- سؤاله شيخه عن قول سيبويه: "وأمَّا قول جرير:

مَشَـقَ الهَـوَاجِرُ لَحْمَهُـنَّ مَـعَ السُّـرَى ∴ حَتَّـــى ذَهَـــبْنَ كَلَاكِـــلَاً وَصُـــدُورَا

فإنَّما هو على قوله: (ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً)"[1]، قال أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: يريد بذلك سيبويه أنَّ قوله: (ذهب قُدُماً) إنَّما معناه مُتَقَدِّماً، و(أُخُراً) مُتَأَخِّراً"[2].

الثانـي: احتمال أوجـه أخـرى فـي الإعـراب.

أحياناً يحتمل الإعراب أكثر من وجهٍ، ولا يذكرها سيبويه كلَّها؛ فيلجأ النحاس إلى سؤال شيخه عن ذلك، وكأنَّه يريد أن يستوثق ممَّا احتمله وظنَّه، ومن ذلك:

- **إعـراب (حِـذَارا) فـي قـول العجـاج:**

كَشْـــحاً طَـــوَى مِـــنْ بَلَـــدٍ مُخْتَـــارَا

مِـــنْ يَأْسَـــةِ اليَـــائِسِ أَوْ حِـــذَارَا

فقد جعله سيبويه منصوباً بالعطف على موضع (يأسة اليائس)؛ لأنَّ موضعه في الأصل مفعول له، وقد سأل النحاس شيخه عن ذلك، فأجاز فيه وجهاً آخر، وهو عطفه على (مختارا)[3].

---

(١) بولاق ٨١/١، وهارون ١٦٢/١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٣١٣/١. وانظر: توجيه نصب (كلاكلاً) و(صدوراً) في بيت جرير، و(حتَّى) الابتدائية.

(٣) انظر: إعراب (حذارا) في بيت العجاج.

- **إعراب (نرمي) في قول ذي الرُّمَّة:**

حَــرَاجِيجُ لَا تَنْفَــكُّ إِلَّا مُنَاخَــةً ∴ عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

فقد ذكر سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: رفعه بالعطف على ما قبله.

والآخر: رفعه على القطع، وجعله في محلِّ رفع خبرٍ لمبتدأ محذوف.

ولمَّا سأل النحاس شيخه عن إعرابه أجاز فيه النصب بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن)، وعدَّ تسكين يائه ضرورة(١).

الثالث: اختلاف نسخ الكتاب.

قد يدفع اختلاف نسخ الكتاب في الضبط أو الزيادة أو النقصان النحاس إلى سؤال شيخه عن ذلك، ومن الأمثلة على هذا:

- قول النحاس: "سألتُ أبا الحسن، وكان في روايته:

أَسْــقَى الإِلَــهُ عُــدُوَاتِ الــوَادِي

وَجَوْفَــهُ كُــلُّ مُلِــثٍّ غَــادِي

كُــلُّ أَجَــشَّ حَالِــكِ السَّــوَادِ

... فقال: كذا رواه سيبويه، والرواية الصحيحة: أن تنصب (كُلّاً) الأوَّل، فيكون المفعول الثاني لـ(أسقى)، فيتمَّ الكلام، ثمَّ يقول: (كلُّ أجَشَّ) بإضمار فعل يفسره الأوَّل، كأنَّه قال: سقاه كلُّ أجشَّ، إلا أنَّ الذي رواه سيبويه يجوز أن تحذف المفعول الأوَّل، كأنَّه

---

(١) انظر: الأوجه الإعرابية في (نرمي) في بيت ذي الرُّمَّة، وانظر: توجيه نصب (يغضب) في بيت كعب الغنوي.

قال: أسقى الإله عُدُوات الوادي غيثاً، فيكون كلاماً، ثمَّ تُضمِر فعلاً، كأنَّه قال: أسقاها كلُّ مُلِثٍّ؛ أي: كلُّ سحاب مُلِثٍّ، وتكون (كلٌّ) الثانية بدلاً من الأولى"(١).

- قول النحاس: "وفي نسخة أبي الحسن الأخفش بيت ليس عندي عن أبي إسحاق، وهو لابن الرُّقيَّات:

وَيَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلَا ∴ كَ وَقَـــدْ كَبِـــرْتَ فَقُلْـــتُ: إِنَّـــهْ

وفي النسخة: أي: فقلت: أجل.

وسألت عنه أبا الحسن، فقال: (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، و(الهاء) لبيان الحركة، وكانت خطباء قريش تَفْتَتِح خُطَبَها بـ(نَعَمْ)، وهذا الاختيار في قوله جل وعز: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"(٢).

الرابع: البحث عن علَّة الحكم.

قد يكون الدافع لسؤال النحاس شيخه أبا الحسن هو معرفة علَّة الحكم النحوي، ومن أمثلة ذلك:

- أنَّ سيبويه منع نصب (نَعَم) بـ(تحوونه) في بيت قيس بن حصين:

أَكُـــلَّ عَـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوُونَـــهُ

فسأل النحاس شيخه عن ذلك، حيث قال: "وسألتُ علي بن سليمان عن العلَّة فيه، فقال: لو نصب (نَعَماً) بـ(تَحْوُونَه) لوجب أن يكون (تَحْوُونَه) قبل (نَعَمٍ)، ولا يتقدَّم النعت على المنعوت"(٣).

---

(١) حواشي كتاب سيبويه . وانظر: الخلاف في رواية (كلّ مُلِثٍّ) في أبيات رؤبة وتوجيهها.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٢/٨٦٩-٨٧٠. وانظر: مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم).

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١/٢٥٩. وانظر: علَّة عدم نصب (نعم) بـ(تحوونه) في بيت قيس بن الحصين.

- سؤاله شيخه عن علَّة كسر همزة (إنَّما) في قول كُثَيِّر:

أَرَانِـــي – وَلَا كُفْـــرَانَ للهِ– إِنَّمَـــا ∴ أُوَاخِـــي مِـــنَ الأَقْـــوَامِ كُـــلَّ بَخِيـــلِ

حيث قال: "سألت أبا الحسن عنه، فلم يُجِز إلا (إنَّما) مكسورة؛ لأنَّ (إنَّ) لو وقعت ههنا كانت مكسورة، وذلك أنَّ (رأى) قد تعدَّت إلى المفعول الأوَّل، وجئتَ بجملة بعده فابتدأتها، وصارت في موضع الخبر، كما تقول: (أرى زيداً صاحبُه كلُّ بخيل)"(١).

الخامس: مخالفة الكلام للقواعد النحوية.

يحرص النحويون على تقرير القواعد النحوية وضبطها، ولكن أحياناً قد يرد في العربية ما يشذُّ عن تلك القواعد المقرَّرة ويندُّ، وهذا من البواعث التي جعلت النحاس يسأل أحياناً شيخه عمَّا خالف القاعدة المطَّردة، ومن أمثلة ذلك:

- **سؤال النحاس شيخه عن دخول (إنَّ) على (مَنْ) الشرطيَّة في قول الأعشى:**

إِنَّ مَـنْ لَامَ فِـي بَنِـي بِنْـتِ حَسَّـا ∴ نَ أَلْمَـهُ وَأَعْصِـهِ فِـي الخُطُـوبِ

وهذا مخالف لما قرَّره سيبويه والجمهور؛ إذ النَّواسخ لا تدخل عندهم على أسماء الشرط، حيث قال: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: يُقَدَّر هذا كلُّه على حذف الهاء على الاضطرار"(٢).

- **سؤال النحاس شيخه عن منع صرف (ثمانٍ) في قول ابن ميَّادة:**

يَحْـدُو ثَمَـانِيَ مُولَعـاً بِلِقَاحِهَـا ∴ حَتَّـــى هَمَمْـــنَ بِزَيْغَـــةِ الإِرْتَـــاجِ

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ٨٥٤/٢. وانظر: علَّة كسر همزة (إنَّما) في بيت كُثَيِّر.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٨٠٩/٢. وانظر: حكم دخول (إنَّ) على (مَنْ) الشرطية.

وقد قرَّر النحويون صرفها؛ لأنَّها ليست جمعاً، قال أبو جعفر: "سألتُ عنه أبا الحسن، قال: هذا الأعرابي غَلِطَ، وتوهَّم أنَّ (ثمانيَ) جُمِع على الواحد، بمنزلة (حَذَارٍ) جمع (حِذْرِيَّةٍ)، وهي ما غَلُظَ من الأرض[1]، وتوهَّم -أيضاً- أنَّه من (الثُّمْنِ)"[2].

السادس: التأكُّد من مدى صحة رأي سيبويه.

قد يكون الباعث لسؤال النحاس هو التحقُّق من مدى صحة ما ذكره سيبويه من آراء وأدلة على ما ذهب إليه، ومن أمثلة ذلك:

- سؤال النحاس شيخه أبا الحسن عن تقوية سيبويه قول من جعل (أنَّ) ومعموليها في موضع جرٍّ بعد حذف الجار معلِّلاً ذلك بأنَّه ممَّا كثر استعماله في كلام العرب، فجاز فيه حذف الجارِّ وبقاء عمله، كما حُذِفت (رُبَّ) وبقي عملها في نحو:

وَبَلَـــــدٍ تَحْسَـــــبُهُ مَكْسُـــــوحا

يقول أبو جعفر: "سألت عنه أبا الحسن، فقال: أبو العباس يغلِّطه في هذا؛ لأنَّك إذا حذفت الحرف نَصَبَ الفعلُ، فصار موضع (أنَّ) موضع نصب، وليس كذا (وبلدٍ)؛ لأنَّ (الواو) فيه بدل من (رُبَّ)"[3].

السابع: الإشكال في كلام سيبويه.

قد يكون الكلام الذي ساقه سيبويه مشكلاً، يحتاج مطالعه وقارئه إلى حلِّه وإزالة إشكاله، وهذا ممَّا دفع النحاس أحياناً إلى أن يسأل شيخه عنه، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) انظر: الصحاح (حذر) ٦٢٦/٢، واللسان (حذر) ١٧٦/٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٩٣٣/٢. وانظر: منع صرف (ثَمَانٍ) للضرورة.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٨٥١/٢. وانظر: موضع (أنْ) ومعموليها بعد حذف الجارِّ.

- سؤال أبي جعفر شيخه عن قول سيبويه: "زعم يونس أنَّه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يَعْفُر:

أَحَقّاً بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ ∴ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

فزعم الخليل: أنَّ (التَّهدُّد) ههنا بمنزلة (الرحيل بعد غدٍ)، وأنَّ (أنَّ) بمنزلته، وموضعه كموضعه"(١)، يقول النحاس: "هو كلام مشكل، وسألت عنه أبا الحسن، فقال: لأنَّك تقول: (أحقّاً أنْ تَتَهَدَّدُوا)، وكذا: (أحقّاً أنَّك منطلق)، قال: فـ(حقٌّ) عنده ظرف، كأنَّه قال: (أفي حقٍّ انطلاقك)، قال: وحقيقته (أزمنُ حقٍّ أنَّك منطلق)، مثل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾"(٢).

الثامن: معرفة الحكم والتثبُّت منه.

قد يلجأ النحاس أحياناً إلى معرفة الحكم والتَّثبُّت منه، وذلك عن طريق سؤال شيخه أبي الحسن، ومن أمثلة ذلك:

- سؤاله إياه عن حكم قياس ما لم يُسمَع من ألفاظ العدد المعدولة على ما سُمِع منها، قال أبو جعفر: "وسألت أبا الحسن، فقال: الذي جاء عنهم في هذا –أي: فلا يُقَاس– (مَوْحَدُ) و(مَثْنَى) و(ثُلَاثُ) و(رُبَاعُ) و(عُشَارُ)، وجاء (عُشَارُ) في شعر الكُمَيت:

فَلَمْ يَسْتَرِيثُوك حَتَّى رَمَيْتَ ∴ فَوْقَ الرِّجَالِ خِلَالاً عُشَارا

أي: خلالاً عشرة عشرة. وقد قيل: إنَّه يُقَاس عليه نظيره، فيقال: (خُماسُ) إلى (عُشَارَ)، وليس ذلك بصواب، إنَّما يُرجَع منه إلى ما سُمِع"(٣).

---

(١) بولاق ٤٦٨/١، وهارون ١٣٥/٣-١٣٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٨٦٠/٢-٨٦١. وانظر: حقيقة (حقٍّ) وحكم فتح همزة (أنَّ) بعدها في بيت الأسود بن يعفر.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ٩٢٧/٢. وانظر: حكم قياس ما لم يُسْمَع من ألفاظ العدد المعدولة على ما سُمِع منها.

المبحث الثالث:

انفرادت الأخفش الأصغر.

حوت أجوبة أبي الحسن عن سؤالات تلميذه النحاس جملة من الآراء التي لم أقف عليها عند غيره ممَّن سبقه من الشرَّاح.

هذه الآراء تُنْبِئ عن شخصية فذَّة لها حضورها في الدرس النحوي، وأثرها البالغ في تفسير كلام سيبويه ومراده، كما تكشف عن علوِّ كعب أبي الحسن وبلوغه مراتب الاجتهاد المبنيَّة على الأدلة النقليَّة والعقليَّة التي قرَّرها أهل العربية.

ويمكن إيجاز هذه الآراء والانفرادات في الآتي:

١- إجازته نصب (حِذَاراً) في قول الشاعر:

كَشْحاً طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا

مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا

على العطف على (مختاراً) المنصوب على الحاليَّة بـ(طوى)، حيث رأى أنَّ المصدر وُضِع موضع اسم الفاعل، كما وُضِع (غوراً) في موضع (غائر) في قول الله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[1].

٢- لم يرتضِ ما ذهب إليه جماعة من الشرَّاح في جوابهم عن الإخبار بـ(كلَّ عامٍ) عن (نَعَم) في قول الشاعر:

---

(١) انظر: إعراب (حذارا) في بيت العجاج.

أَكُـــلَّ عَـــامٍ نَعَـــمٌ تَحْوُونَـــهُ

إذ جعلوا المضاف إليه نائباً عن المصدر، كما في نحو: (الليلة الهلال)، معلِّلاً منعه بأنَّ (النَّعم) ليس شيئاً يحدث ويتجدَّد، كـ(الهلال) ونحوه من الأيام والأشهر، ورأى أنَّ الخبر محذوف، والعامل في (كلٍّ) الاستقرار، والتقدير على هذا: لكم نَعَمٌ محويَّة[1].

٣- ذكره أنَّ رواية سيبويه لـ(كلّ) الأولى في قول الشاعر:

أَسْـــقَى الإِلَـــهُ عُـــدُوَاتِ الـــوَادِي

وَجَوْفَـــهُ كُـــلُّ مُلِـــثٍّ غَـــادِي

كُـــلُّ أَجَـــشَّ حَالِـــكِ السَّـــوَادِ

بالضمِّ، وذهب إلى أنَّ المفعول الثاني لـ(أسقى) محذوف، والتقدير: أسقى الإله عُدُوات الوادي غيثاً؛ ليتمَّ الكلام، وأنَّ (كلّاً) الأولى من قوله: (كلُّ مُلِثٍّ) مرفوعة بفعل مضمر دلَّ عليه ما تقدَّم، والتقدير: سقاها كلُّ سحاب مُلِثٍّ، وأنَّ (كلّاً) الثانية من قوله: (كلُّ أجَشَ) بدلٌ منها[2].

٤- تجويزه نصب (كلٍّ) الثانية في الأبيات السابقة على رواية نصب (كلٍّ) الأولى على البدليَّة منها(٣).

٥- أنَّ (يغضب) في قول كعب الغنوي:

وَمَـا أَنَـا لِلشَّـيْءِ الـذِي لَـيْسَ نَـافِعِي ∴ وَيَغْضَـبَ مِنْـهُ صَـاحِبِي بِقَـوْلِ

منصوب بعد واو المعية في جواب النفي الذي هو: (وما أنا)، فيكون التقدير: لا يكون

---

(١) انظر: علَّة عدم نصب (نَعَمٍ) بـ(تَحْوُونَه) في بيت قيس بن الحصين.

(٢) انظر: الخلاف في رواية (كلّ مُلِثٍّ) في أبيات رؤبة وتوجيهها.

(٣) انظر: الخلاف في رواية (كلّ مُلِثٍّ) في أبيات رؤبة وتوجيهها.

مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه[١].

٦- تجويزه نصب (نرمي) في قول ذي الرُّمَّة:

حَــرَاجِيجُ لَا تَنْفَــكُّ إِلَّا مُنَاخَــةً ∴ عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

بعد (أو) التي بمعنى (إلا أنْ)، وأنَّ ياءَه سُكِّنت للضرورة كما في قول رؤبة:

كَــأَنَّ أَيْــدِيهُنَّ بِالقَــاعِ القَــرِقْ[٢]

٧- تجويزه إعمال (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة في الاسم الظاهر مستدلّاً على ذلك بأمرين:

أحدهما: تشبيهها بالأفعال التي حُذِفت بعض حروفها وبقي عملها، كقولك: (لم يك زيدٌ منطلقاً) وقولك: (لم أنل شيئاً).

الثــاني: حملها على أختها (إنَّ)، وهي أمُّ الباب؛ إذ جاز فيها الإعمال مع تخفيفها، كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾[٣].

٨- رأى أنَّ الشاعر الذي منع صرف (ثماني) في قوله:

يَحْــدُو ثَمَــانِيَ مُولَعــاً بِلِقَاحِهَــا ∴ حَتَّــى هَمَمْــنَ بِزَيْغَــةِ الإِرْتَــاجِ

توهَّم أنَّ (ثَمَانِيَ) جمع (ثُمْن)، وهو الذي صيَّر السبعة ثمانية، فهو ثُمْنُها، فظنَّ أنَّها ممَّا جاء على صيغة منتهى الجموع[٤].

---

(١) انظر: توجيه نصب (يغضب) في بيت كعب الغنوي.

(٢) انظر: الأوجه الإعرابية في (نرمي) في بيت ذي الرُّمَّة.

(٣) انظر: إعمال (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة في الاسم الظاهر.

(٤) انظر: منع صرف (ثمان) للضرورة.

الخاتمــة

يجدر بي في ختام هذا البحث أن أذكر أبرز النتائج التي انتهيت إليها، وهي:

أولاً: وقف البحث على سبعة عشر سؤالاً نحويّاً سألها النحاس شيخَه أبا الحسن الأخفش الأصغر مع أجوبتها.

ثانياً: حاول البحث إبراز أهمَّية هذه السؤالات وأجوبتها وقيمتها في الدرس النحوي.

ثالثـاً: كشف البحث عن شيء من جهود الأخفش الأصغر في دراسة كتاب سيبويه وعنايته به.

رابعاً: حاول البحث إبراز شيء من جوانب شخصيَّة الأخفش الأصغر العلميَّة وتكوينها المعرفي وأثرها في الدرس النحوي.

خامساً: كشف البحث عن جملة من بواعث سؤالات النحاس ومسبِّباتها.

سادســاً: ظهر في البحث جملة من الانفرادات والآراء التي لم يُسْبَق إليها الأخفش الأصغر.

ســابعاً: كشف البحث عن اختلاف نسخة الأخفش الأصغر عن النسخ الأخرى من الكتاب في موضعين، مع بيان أثر هذا الاختلاف في الدرس النحوي.

ثامناً: كشف البحث عن تأثُّر النحاس برأي شيخه الأخفش الأصغر في بعض المسائل ومخالفته له في مسائل أخرى.

تاســعاً: وافق الباحث الأخفش الأصغر فيما ذهب إليه في سبعة مواضع، وخالفه في خمسة.

هذا أبرز ما أنتهى إليه البحث من نتائج، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة: الزبيدي، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب: أبو حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تحقيق عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التفسير البسيط: الواحدي، مجموعة رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، أشرف على طباعته عبد العزيز بن سطام آل سعود وتركي العتيبي.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ابن خروف، مخطوطة مصورة عن المكتبة البساطية، المدينة المنورة.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ابن خروف، تحقيق خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/١٩٩٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- حجَّة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الحجة للقرَّاء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الحماسة البصرية: علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- حواشي كتاب سيبويه: جمعها أبو علي الفارسي و أبو القاسم الزمخشري وأبو عبد العزيز العيوني، تحقيق سليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- ديوان الأسود بن يعفر: صنعه نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، العراق، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق د.محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
- ديوان جرير بن عطية: تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ديوان جميل بثينة: جميل بن معمر، دار بيروت، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ديوان ذي الرمة: شرح أحمد الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: عناية وليم بن الورد ضمن كتاب مجموع أشعار العرب، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم: دراسة وتحقيق سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ديوان الشمَّاخ بن ضرار: حقَّقه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج: رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان كثير عزة: تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي: تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

- ديوان ابن ميَّادة: جمعه وحقَّقه حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.
- ديوان النابغة الجعدي: جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٣، بغداد، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.
- ديوان أبي النجم: تحقيق محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- شرح أبيات سيبويه: النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: أبو نصر القرطبي، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- شرح كافية ابن الحاجب: الرضي، تحقيق إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه: الرماني، تحقيق شريف النجار، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه: الصفار، تحقيق عزيزة الذبياني، رسالة علمية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- شرح كتاب سيبويه: الصفار، تحقيق فيصل العمري، رسالة علمية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح ابن الناظم على الألفية: ابن الناظم بدر الدين، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- عبث الوليد: أبو العلاء المعري، صحَّحه محمد المدني، مطبعة الترقي، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.
- عشرة شعراء مُقِلُّون: صنعة حاتم الضامن، جامعة بغداد، بغداد، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- كتاب سيبويه: (نسخة إسماعيل أفندي)، مخطوطة مصورة عن مكتبة إسماعيل أفندي في المكتبة السليمانية، إستنبول، رقم (٦٣٤).
- كتاب سيبويه: (نسخة راغب باشا)، مخطوطة مصورة عن مكتبة راغب باشا في المكتبة السليمانية، إستنبول، رقم (١٣٧٦).
- كتاب سيبويه: (نسخة السعدي)، مخطوطة مصورة عن مكتبة مراد ملا في المكتبة السليمانية، إستنبول، رقم (١٧١٧).

- كتاب سيبويه: (نسخة الكندي)، مخطوطة مصورة عن المكتبة الوطنية، باريس، رقم (٥٠٦٨).
- كتاب سيبويه: (نسخة ابن معافى)، مخطوطة مصورة عن مكتبة جوروم باشا، تركيا، رقم (٢٥٦٢).
- كتاب سيبويه: (نسخة نور)، مخطوطة مصورة عن مكتبة نور عثمانية، إستنبول، رقم (٤٦٢٨).
- كتاب سيبويه: (نسخة ابن يبقى)، مخطوطة مصورة عن مكتبة الإسكوريال، أسبانيا، رقم (١).
- كتاب الشعر: أبو علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- كشف الظنون: حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب: سليمان بن بنين، تحقيق إنجا اليماني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، تحقيق علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق شريف النجار، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، تحقيق د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- المقتضب: المبرد، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.